الفصل الأول: مدخل مفاهيمي/ نظري للأمن والتكامل الإقليمي

يتضمن الفصل الأول إطارا مفاهيميا ونظريا للدراسة، بحيث يشتمل المبحث الأول على المفاهيم المختلفة للأمن التقليدية والمعاصرة، إضافة إلى الأبعاد والمستويات المختلفة للأمن.

في حين يشتمل المبحث الثاني على تحديد مفهوم التكامل الإقليمي مع ضبط مفهوم التكامل لغويا ومن الناحية السياسية والاقتصادية، كذلك ربط المفهوم ببعض المصطلحات المشابهة له.

أما المبحث الثالث فقد خصص للجانب النظري للدراسة من التطرق للإقليمية بشقيها كذلك الوظيفية والمدرسة الدستورية الإتحادية.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للأمن

إن مصطلح ***الأمن*** يعتبر من المصطلحات الصعبة من حيث تركيبته ومن المفاهيم التي لم يتم بعد التوصل إلى تعريف شامل لها، ومن هنا سنحاول في هذا المبحث توضيح مختلف مفاهيمه انطلاقا من المفهوم الضيق للأمن، وصولا إلى مفهومه الموسع.

المطلب الأول: المفهوم الضيق للأمن

إن الأمن ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة ومن الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة "الأمن" شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع[1].

كما يعد مصطلح الأمن من بين المصطلحات كثيرة التداول في حقل العلوم السياسية، بصفة خاصة في العلاقات الدولية، وبصفة أخص فيما يسمي بأدبيات الدراسات الأمنية، كما أنه دائم الحضور في الاهتمامات اليومية والعامة لكافة الأفراد، فهو يشمل كل جوانب الحياة الإنسانية، ويمكن اعتبار الأمن من بين أهم

[1] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته(دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 19، (صيف 2008)، ص.9.

المحددات التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات وحتى الوحدات السياسية على حد سواء، إذ أن سعي الإنسان . الفرد . الدائم إلى البحث عن حالة الأمن هو الذي أدي إلى تكوين التجمعات البشرية أو المجتمعات، ويمكن اعتبار عملية البحث عن الأمن صفة غريزية فطرية، حيث أن الحيوانات أيضا تميل إلى العيش في تجمعات مع بني جنسها لأجل تحقيق أمنها.

و إن دراسة مفهوم الأمن تتسم بالاختلاف والتوسع الكبيرين بين الباحثين والمهتمين به من حيث المفهوم، وذلك راجع إلى المقاربة التي استخدمت لتحليل المصطلح،كذلك إلى شخصية ونفسية الباحث التي تتداخل مع محيطه الجغرافي والسياسي والاجتماعي.

ومن ذلك، يعد مفهوم الأمن أحد المفاهيم التي تتشعب دلالتها، حيث يتسع هذا المفهوم ليشمل مضامين متعددة تتداخل مع شتي أنظمة الحياة، ليشمل الإصلاح الاجتماعي، والارتباط بالقضاء والعدل، والتربية والإرشاد كما أن لفظ الأمن هو من الألفاظ ذات الدلالات الواضحة البينة، إذ تعرف حقيقته عند النطق به[1].

ومن أهم المراجع التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد مفهوم الأمن، القرآن الكريم وما تضمن من آيات تحمل هذا المعنى العميق:

قال الله تعالي: "وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون"[2].

وقوله تعالى: "اللذين أمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون"[3] .

وقوله عز وجل: "وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا "[4].

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص. 13.

[2] القرآن الكريم، سورة النحل، الآية (112)

[3] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية (82)

[4] القرآن الكريم، سورة النور، الآية (55)

الأمن لغة: مصدره أمن، الأمان والأمانة بمعني: وقد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف [1]. وهو بذلك اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة، المعني الذي ورد في التنزيل العزيز ***بقوله تعالى:" وآمنهم من خوف***"[2]، ومنه ***قوله تعالى:" وهذا البلد الأمين***"[3] أي الآمن، وهو من الأمن، وعليه فإن مفهوم الأمن قديم جدا، فعندما عدنا إلى النص القرآني وجدنا مادة أمن ذكرت مئات المرات بنسبة تواتر وتوارد مرتفعة جدا والسبب في ذلك راجع إلى أنها المادة التي اشتق منها الإيمان[4].

الأمن اصطلاحا: أما من الناحية الاصطلاحية لمفهوم الأمن، فعلى الرغم من الأهمية القصوى لهذا المفهوم وشيوع استخداماته إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد، فدراسة مفهوم الأمن تتسم بالاختلاف والتوسع الكبيرين والمهتمين بالأمن من حيث المفهوم، ويعود استخدام الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب، وهذا الأخير من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني: حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد وقصر اهتمامها بحالة اللاأمن .

ويعرف" هنري كيسنجر" الأمن على أنه: "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"، وفيما يلي نسوق العديد من التعريفات التي وضعها دارسو العلاقات الدولية من خلال جل النظريات التي تم التطرق فيها للأمن والتي يحاول المفكرين من خلالها توضيح معنى لمصطلح الأمن، حيث ارتبط لدى الدارسين بالرغم من اختلافهم حول مضمونه و مصادره بمتغير التهديد أو اللاأمن، لذا فانه لا يمكن تصور

---

[1] الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط8، (لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 1176.

[2] القرآن الكريم، سورة قريش، الآية (4)

[3] القرآن الكريم، سورة التين، الآية (3)

[4] صفية نزاري،" الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات: الجزائر، تونس والمغرب"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص.36.

الأمن دون اللاأمن insecurity و العكس صحيح[1]، ونجد في الدراسات العربية العلامة "ابن خلدون" يرى أن هذا المصطلح يعادل القوة لأنها سر وجود الدولة و سبب استمرارها و استقرارها فإن وجدت القوة وجدت الدولة، وإن غابت القوة زالت الدولة من الوجود، وتتجسد القوة بالملك و الجيش من جهة والمال من جهة أخرى، و يلخص ابن خلدون الأمن بأنه الأمن من الهزيمة وللحيلولة دون ذلك لابد من مضاعفة الحذر، القوة، الاقتدار، التحشد، الدفاع و الحماية [2]، أما في الأدبيات الغربية نجد أن مصطلح الأمن تعددت دلالاته ومعانيه ففي كتاب ***"الأمير"*** يرى نيكولاميكيافيلي Niccole machiavel أن الأمن مرهون بالقضاء على المنافسين، لأن القاعدة العامة بالنسبة إليه تقول "من يسمح لأي كان بأن يصبح قويا يدمر ذاته"، ويربط والترليبمان walter lipman بين الأمن و الحفاظ على المصلحة، فيقول الأمة الآمنة هي التي لا يتحتم عليها التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب حرب ما، و في الوقت نفسه تكون قادرة، إذا ظهر في وجهها أي تحد، على حماية مصالحها الحيوية باللجوء إلى الحرب[3]، أما علماء السياسة فقد عرفوا الأمن في الإطار الفكري تبعا للنظرية التي يتم من خلالها النظر للمصطلح وهي ثلاثة: **النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية ونظرية الاستقرار المهيمن.**

1 الواقعية و الواقعية الجديدة: يعود مفهوم الأمن في الفكر الواقعي إلى فترة قديمة جدا متضمنا كل تياراته: الواقعية الكلاسيكية، الجديدة، الدفاعية، الليبرالية، والهيمناتية، ومفكري ومنظري هذه التيارات من"توسيد يدس إلى هانز مورغانتو إلى كينت والتز مرورا بـ: سبيكمان و ريمون أرون، ينادون بالقوة و الهيمنة والمصلحة الوطنية والأمن القومي و التي طالما مثلت مبادئهم التي يؤمنون بها. وحسب التطور الواقعي فإنه لاوجود

---

[1] أحمد إيدابير، "التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص الدراسات الأمنية و الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2011)، ص.60.

[2] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، ط1، (بيروت: دار الفكر، 2004)، ص.141.

[3] حمد سعيد الموعد، أمن الممرات المائية العربية، (دمشق: إتحاد كتاب العرب، 1999)، ص.9.

للرجل القوي في النظام الدولي وبالتالي فإن النظام الدولي الذي تتفاعل فيه الدولة دون سلطة فوقية يصبح فوضى ومنه تدخل الدول في صراعات دائمة من أجل القوة و الحفاظ على أمنها القومي ضد الأخطار، إذن يعتبر مفهوم الأمن القوي المرتبط بالدولة، المفهوم الأكثر تقليديا، حيث يرى الواقعيون أن الأمن من اختصاص الدولة فقط، بما أنها الفاعل الرئيسي، فالدولة تتحرك وفق إدراكها للمحافظة على أمنها مما يقتضي الاستحواذ على القوة واستخدامها عند اللزوم، وبالتالي فإن الأمن المستهدف هو أمن الدولة الذي يحقق التماسك الاجتماعي و الاستقرار السياسي للدولة [1]، أما الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الواقعية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1 الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية على خلاف المثاليين الذين يولون الاهتمام الأول لمعايير السلوك الدولي و تطورها و المستندة إلى القانون و التنظيم.

2 الطبيعة البشرية السلبية فهي غير مجبولة على حب الغير بل تنزع إلى الشر و الخطيئة و القوة.

3 العلاقة بين أهمية الدولة والموقع الجغرافي الذي تحتله.

4 وسيلة تنظيم العالم و تحقيق السلام هو توازن القوى القائم على الردع وليس الناشدات المثالية كمشروع إقامة حكومة عالمية.

5 الفصل بين الأخلاق و السياسة، فالسياسة ليست وظيفة الأخلاق كما أن النظرية السياسية تستفيد من الممارسة السياسية و الخبرة التاريخية.

6 الدولة فاعل راشد بالأساس.

[1] تاكا يوكي ياماورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، (تر:عادل زقاغ)، انظر على الرابط التالي:
تم تصفح الموقع يوم 2015/02/25 www.Geocities.com/adelzeggargh.himts.html

7 الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية [1]، و قد قام الواقعيون الجدد من أمثال "كنيت والتز وجون مير شايمر" بمراجعة فكرة زيادة القوة العسكرية، على أن الدولة تعمل على زيادة قدراتها العسكرية ليس من أجل القوة في حد ذاتها، و إنما من أجل الدفاع على أمنها وإقليمها، لكن المضمون لم يتغير فالأمن عندهم ملائم فقط للعلاقة بين الدول ويبقى ضمانه مرتبطا ببناء توازنات عسكرية، و بذلك يبقى الأمن الغاية القصوى مادام هناك حالة من الفوضى في النظام الدولي.

أما الواقعية الدفاعية فقد فضلت الإستراتيجيات التعاونية، حيث ترى أنه من أجل تحقيق الدولة لأمنها يجب أن تدخل في علاقات دبلوماسية واتفاقيات خاصة مع القوة الكبرى، وهكذا يتم تعويض ميزان القوة بميزان الردع و هذا مايؤدي إلى تقليص المأزق الأمني* ومنه العمل على تحقيق الأمن المشترك[2].

2 الليبرالية والليبرالية الجديدة: ترفض الليبرالية فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن أمنها لا يقتصر عن البعد العسكري فحسب بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية و اجتماعية وثقافية[3]، كما تقوم

[1] نجية بلخثير،"التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان،2011)، ص ص.30،31.

*المأزق الأمني: مفاده أن تحقيق الأمن للدولة "أ" يؤدي إلى حالة اللاأمن بالنسبة للدولة "ب" وذلك نتيجة تسلح الأولى و السباق نحو التسلح يؤدي إلى ضعف الدولة "ب" لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية الحديثة مما يؤدي إلى حالة انكشاف أمني أي تسلح "أ" هو بعث الخوف و التوتر للدولة"ب".

[2] Helen Viau ,La Theorie Critique Et Le Concept De Securité En Relationales,Note De Recherche CEPES Université Du Québec A Montréal N°8. Janvier, 1999.

[3] مصطفى علوي،"ملاحظات حول مفهوم الأمن"، النهضة، دورية تصدر عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، القاهرة: العدد 5، (2000)، ص.123.

باستبدال مفهوم الأمن القومي* بالأمن الجماعي* عبر إنشاء منظمات و مؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن و السلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول و عليه وجود فاعلين غير الدولة[1].

لقد ساهم في تطور هذه النظرية تطور نظرية الاعتماد المتبادل و تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها مما أدى إلى تراجع العلاقات الإستراتيجية و العلاقات ما بين الدولية لصالح العلاقات غير قومية، أما مبادئ الليبرالية التي تساعد على فهم المقاربات الأمنية فهي كالآتي:

1 يؤدي التعاون والتقارب إلى تقليص حدة النزاعات بيت الدول.

2 تعتبر المؤسسات والمنظمات وسائل تحقيق التعاون ومنه الأمن.

3 نشر قيم الديمقراطية لأنها تؤدي إلى تقليص الصراعات بين الدول الديمقراطية كذلك تطوير العلاقات الاقتصادية لأن التداخل يحقق الأمن بسبب تفوق كل طرف على مصالحه الاقتصادية[2]، أما "بروس راست" فهو يطرح نموذجين مهمين في تفسيره للحالة الأمنية على المستوى الداخلي وانعكاس ذلك على المستوى الأولي، وهما:

النموذج الثقافي المعياري: الذي يقوم على عدم العنف في حل الصراعات الداخلية و الدولية ويفترض أن صانع القرار يضع في حسبانه أن صانع القرار في الدولة الأخرى سيسلك النهج نفسه نتيجة لحالة التوافق المسبق.

النموذج الهيكلي المؤسساتي: وهو يرتكز على أنظمة الضوابط و التوازن في تعطيل قرارات اللجوء إلى القوة والعنف، لأن صناع القرار في الديموقراطيات بحاجة إلى الحصول على موافقة الشعوب قبل اتخاذ قرار

*الأمن القومي: هو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية .

*الأمن الجماعي: نظام يؤخذ به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحي من ميثاقها، بهدف الحرص على الأمن والسلم وفض النزاعات بالطرق السلمية، على اعتبار أن أمن وسلامة الدول وإقليمها من الأمور التي تضمنها كل الدول.

[1] تاكايوكي ياماورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلا قات الدولية"، المرجع السابق.

[2] صفية نزاري، المرجع السابق، ص.38.

الحرب[1] ، أما فيما يخص أزمة الثقة الموجودة عند الواقعيين، فإن الليبرالية ترى أنه يمكن القضاء عليها من خلال الاتصال بين الدول و تبادل المعلومات من خلال المؤسسات و المنظمات، وهذا ما ذهب إليه"جوزيف ناي" حين طالب القوة الكبرى(الولايات المتحدة الأمريكية) بالتقليل من استعمال القوة الصلبة و تعويضها بالقوة اللينة من أشكال الاقتصاد و الثقافة للانتشار في النظام الدولي من جهة ولقلة التكلفة من جهة أخرى[2].

3 نظرية الاستقرار المهيمن: تعتبر نظرية الاستقرار المهيمن من النظريات الشائعة لوصف وضعية الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى في النظام الدولي، ومن الذين ساهموا في بناء هذه النظرية نجد "روبرت كيوهين و سوزان سترنج""وجوزيف ناي" و غيرهم، وعرف " روبرت كيوهين" هذه النظرية بقوله: "إن نظرية استقرار الهيمنة، وكما طرحت في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، تعرف الهيمنة على أساس رجحان الموارد المادية، وهناك أربعة أنواع من الموارد مهمة جدا، والقوة المهيمنة تجب أن تهيمن عليها، وهي: المواد الخام، مصادر الرأسمال، الأسواق، وإنتاج الحاجات العالية، أي أن الاستقرار يتحقق حينما تتمكن قوة كبيرة من فرض هيمنت مفاهيمها على الآخرين كما هو حال إقامة الولايات المتحدة مؤسساتها المالية الدولية ذات نمط الليبرالي لكي تدعم رؤيتها الإيديولوجية[3].

. تقع نظرية الاستقرار المهيمن ضمن عرف القوة، ونجد أن أنصارها ملتزمون بشكل واضح بالرأي الذي مفاده أن القوة أو القدرة المفترضة عنصر متحول هام في حل العلاقات الدولية، ومع منظري الاستقرار المهيمن يقرون بالإمكانية الضعيفة لاستبدال القوة بوضعها أحد الموارد وبالتالي الطابع المشروط لعلاقات القوة، فإنهم يتشبثون في منظورهم المتصل بالموارد، القوة، بصرف النظر عن الحجج الهامة التي طرحها

[1] خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008)، ص.96.

[2] صفية نزاري، المرجع السابق، ص.39.

[3] نجية بلخثير، المرجع السابق، ص.40.

"بولدين" Baldwin وآخرون ضد هذا الرأي السكوتي نوعا ما[1]، وتهتم نظرية الاستقرار المهيمن أيضا بشكل حصري بالعلاقات ضمن البلدان المصنعة المتقدمة في العالم الأول، ولم تجرأ أي محاولة لتطبيقها على العلاقات الاقتصاديات المخططة مركزيا، في حين أنه من منطلق ثنائية الشمال . الجنوب، نجد السوق مجهز تجهيزا جيدا بالليبرالية الاقتصادية ونظرية التبعية، وأخيرا تنظر النظرية نظرة مختصرة إلى أحد مفاهيمها المركزية، ألا وهو"الهيمنة"، إن المضامين الإيديولوجية للهيمنة، وهو رأي بارز في التعاليم الماركسية، قد أهملت إلى حد كبير من جانب منظري الاستقرار المهيمن[2].

المطلب الثاني: المفهوم الموسع للأمن

. يسعي المنظور التوسعي إلى مراجعة مفهوم الأمن ليشمل أبعادا أخرى إلى جانب البعد العسكري الذي يركز عليه المنظور التقليدي، وتعتبر **مدرسة كوبنهاجن** أولى المدارس المراجعة لمفهوم الأمن، انطلاقا من إسهامات العديد من المفكرين وعلى رأسهم باري بوزان.

تعتبر مدرسة كوبنهاجن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان"Barry Buzan" " **الناس ، الدول والخوف: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية** "الصادر عام 1991، ترتكز دراسات مدرسة كوبنهاجن على التجليات الاجتماعية للأمن،ومن أبرز مفكريها نجد: " أولي ويفر" "Ole weaver"، جاب دو ويلد"Jeab dewilde" بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون في معهد كوبنهاجن لدراسات السلام"

[3]Copenhagen Peace Research institution

---

[1] مؤتمرات لاهاي لسلام، "Hague peace conferences"،انظر على الرابط التالي:

تم تصفح الموقع في: 2015/02/19.-0.htm-8-page/penquin/ar /Elibrary .grc.to

[2] نجية بلخثير، المرجع نفسه، ص.41.

[3] وهيبة تباني، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2014)، ص. 36

رسم "باري بوزان" بداية التغير الرئيسي في النقاشات الأكاديمي حول مفهوم الأمن ومستوياته، محاولا طرح إطار أكثر اتساعا لمفهوم الأمن يتجاوز الطرح التقليدي الواقعي الذي اختزل الأمن كاشف للقوة وعليه فقد جادل "بوزان"بأنه مفهوم الأمن قد أسس بشكل ضيق جد " too narrowly founded " في حين أن فترة مابعد الحرب الباردة قد جعلت المفهوم يبدوا أكثر تعقيدا.

تعتبر مقاربة "بوزان"ذات أهمية بالغة بالنظر إلى تعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئياتها إلى كلياتها، بالإضافة إلى إدراجها العوامل الاجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد أو المجتمعات للتهديدات[1]. ولقد كان بوزان أول من أشار إلى أن الأمن لفظة متعددة المعاني، واضحا أنه" مصطلح خلافي بالأساس essentially contested concept ليس فقط بسبب اندراجه ضمن معظم مجالات الحياة الاجتماعية واليومية، ولكن بصفة خاصة لأن هذا المصطلح في حد ذاته من المرجع أن يكون ذو دلالات اديولوجية و أخلاقية و معيارية. وعليه فهذه النبرة الإيديولوجية التى تمنع أي توافق في الآراء بشأنه هي التي تجعله مصطلحا خلافيا بالأساس، وقد جسد "ريتشارد ليتل" Richard little".هذه الإيديولوجية المشكلة لنقاش بقوله: "النقاش ربما لن يحل، لأن المصطلحات المستخدمة تحوي عنصر إيديولوجيا مما جعل الدليل الإمبريقي كوسيلة لحل النزاع غير ذي صلة"[2].

انطلق "باري بوزان" من فكرة مفادها أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل تربط بين أمن الدول نتيجة لتأثيرات الجغرافيا، ورأى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافيا، وأضاف"**بوزان**"في هذا الإطار مفهوم الأمن المركب في إشارة إلى أن الأمن

[1] Marianne Stone ,Security According to Buzan :A Comprehensive Security Analysis, Security 1 Discussion Paper Series 1(Columbia University : School of International and Public Affairs, Spring 2009), p.2. Available at: http://geest . msh-paris. Fr /IMG/PDF/security – for – buzan. Mp3.PDF.

[2] سليم قسوم،"الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص: الإستراتيجية و المستقبليات، قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2010)، ص .107.

أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم، حيث من الصعب فهو تصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدول المجاورة، خاصة بعد تعقد المشاكل المطروحة و صعوبة مواجهتها بصفة منفردة.

ساهمت مدرسة كوبنهاجن في توسيع برامج البحث حول الأمن وتعميقها، باقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدول و على قطاعات أخرى غير عسكرية تتضمن مختلف أشكال التهديد، وتوصل مفكرو هذه المدرسة إلى أن مستويات التحليل هي: النظام الدولي، الأنظمة التحتية (الإقليمية) والوحدات مثل: الدول، الشركات المتعددة الجنسيات ووحدات أخرى تحتية مثل: اللوبيات، الإثنيات، القبائل، الأفراد. وتقسيم الأمن إلى قطاعات وهي:

1 *القطاع السياسي*: يشمل نظم الحكومات، يدرس التهديدات التي تسبب إضرار بالاستقرار.

2 *القطاع العسكري*: يشمل القوة العسكرية، ويتضمن القدرات الدفاعية ومدركات الدول لنوايا بعضها البعض.

3 *القطاع الاقتصادي*: يشمل الموارد، النشاط الاقتصادي للدولة وعلاقاتها مع العوامل الاقتصادية الأخرى.

4 *القطاع البيئي*: يشمل النشاطات المؤثرة على المحيط الحيوي المحلي والعالمي وبالتالي أضرار البشرية كالتلوث.

5 *القطاع المجتمعي*: يشمل متغيرات كالهوية، اللغة، الثقافة، الإيديولوجية، الدين ويعتبر القطاع المجتمعي أهم قطاع يركز عليه "بوزان" ضمن المفهوم الموسع للأمن، كونه الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة بعد نهاية الحرب الباردة، وحسب "بوزان" فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا استجابة لسؤال: أمن من؟ فيجيب: أمن الدولة[1]. ومن الإسهامات الأصلية لمدرسة كوبنهاجن، مفهوم ***الأمننة***[G] أي إضفاء الطابع

[1] عبد النور بن عنتر،البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005)، ص.24.

*الأمننة: ذلك البناء اللغوي البراغماتي الممارس من نخبة ما و القائم على الاستدلال بوجود تهديد ما يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما قد تكون: الفرد، الدولة، الجماعة أو الهوية، بهدف شرعنة اللجوء إلى ترتيبات استثنائية منها تأمين الكيان محل التهديد من المخاطر المحدقة به.

الأمني، وهو مفهوم مطور أساسا من طرف "أول ويفر" ويهدف هذا المفهوم بالأساس إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع، فكل التعاريف المقدمة للأمن لابد وأن تواجه مشكلا ما عند تطبيقها، لهذا فإن أفضل كيفية لتجاوز هذا النقص هي اللجوء إلى الأمننة التي تسمح بتكييف رهانات وقضايا ما على أنها تهديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة استثنائية.

. دخل مفهوم "الأمننة Securitization" حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول،خاصة اتجاه قضايا معينة كالإرهاب والجريمة المنظمة، وتتوفر حاليا ترتيبات لأمننة الهجرة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

. لقد ظهرت اتجاهات جديدة مختلفة تتبني مفهوم أوسع للأمن أخذت عدة تسميات منها[1]:

الأمن المتكامل:comperhensise security:يتضمن كل أشكال التهديد.

الشراكة الأمنية: partnership security:حيث يتم إشراك الدول غير الغربية.

الأمن المتبادل:Mutual security:إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدولة المنفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى.

الأمن التعاوني: cooperative securityy: بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات.

ساهمت مدرسة كوبنهاجن في توسيع مفهوم الأمن من خلال المستوى النظري ببروز عدة مقاربات و مفاهيم، كالأمن الشامل والأمن الإنساني، والذي تطور في إطار الدراسات الأمنية النقدية.

أما ***النظرية النقدية في الدراسات الأمنية*** تعد تطويرا للفكر الماركسي، بل يمكن أن توصف بأنها ماركسية جديدة، وجاء إطارها النظري و المفهوماتي في شكل انتقادات اجتماعية و ثقافية ذات توجه ماركسي، وهي

[1] عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، "Reconceptualzing Security :Aresearch Program On Societal– Security" انظر على الرابط التالي: تم تصفح الموقع في 2015/03/19 .http://www.geocites.com/adelzeggagh/reconl.html

نتاج لفريق من منظرين ألمان، يعيش أغلبهم في المنفى بالولايات المتحدة الأمريكية[1]، وكان على رأسها الفلسفة الماركسية التي تفترض وجود علاقة جدلية صراعية بين الأطراف الأضعف اجتماعيا والطبقة الأرستقراطية، وكان الفكر الماركسي الغربي أكثر تأثيرا عليها، والذي تمحور حول دور عاملي الثقافة الإيديولوجية في تحديد أشكال العلاقة الاجتماعية وأنماط صراع القوى.

اقترنت النظرية النقدية بشكل وثيق بنوع متميز من الفكر عرف باسم "**مدرسة فرنكفورت**"فبأعمال كل من: " ماكس هوركايمر Max horkhuimer"، "تيودور أدورنو Theodor adorno"،"والتر بينجامين Walter bengamin"، "هربرت ماركوس Herbert Marcuse"،"إريك فروم Erch Fromm"،"يورغن هابرماس Jargen Habermas" اكتسبت النظرية النقدية فعالية جديدة وبدأ تعبير النظرية النقدية "Theory critical" يستخدم كشعار لفلسفة تستجوب وتساءل الحياة الاجتماعية والسياسية الحديثة عبر طريقة نقد جوهري، واتضحت معالم النظرية النقدية لأول مرة في المقالة الموسومة بـ "في النظرية التقليدية والنقدية"on :traditional and critical Theory" لـ:"ماكس هوركايمر"عام 1973 ليصبح لها تأثير قوي في النظرية العالمية بعد ذلك في الثمانينيات القرن الماضي على يد كل من "أندرو لينكلايتر" Andrew linklater" و "روبرت كوكس Robert Cox" و كونها نظرية نقدية للمجتمع ساعية للتغيير فهي تهدف إلى نظام اجتماعي أفضل وتحاول فهم أسباب الأوضاع السيئة في الواقع الاجتماعي[2]. ارتبطت كذلك النظرية النقدية في العلاقات الدولية بإسهامات"روبرت كوكس" لأنها جاءت في جانب منها كهجوم وتحد للفرضيات الرئيسية للواقعية الجديدة بسبب التزاماتها المعيارية الدفينة وهو بذالك ينزع كل موضوعية و علمية منحت للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية.

---

[1] عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية،(أطروحة الدكتوراه غير منشورة)، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005/2004)،،ص.440.

[2] سليم قسوم، المرجع السابق، ص . 143.

ويؤكد روبرت كوكس على أن النظريات ترى العالم من زوايا اجتماعية وسياسية محددة وهي بذلك لا تتمتع بالاستقلالية كما يدعي أنصار الوضعية وعليه فلا وجود لنظرية معزولة بحد ذاتها عن وجهة نظرها في الزمان والمكان. وبذلك يرى أصحاب النظرية النقدية أن الحقائق هي حصيلة لأطر اجتماعية وتاريخية محددة ويبقي الهدف الصريح للنظرية النقدية هو التقدم في موضوع تحرير الإنسان وهذا يعني أنها نظرية معيارية صريحة لها دور تلعبه في النقاش السياسي.

هناك اتجاهين مكونين للنظرية هما:

. *الأول* يجد جذوره في النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت الذي عرف بـ: الأحلاف الشاملة[1].

. *الثاني* هو المذهب الغرامشي الجديد الذي يعود إلى أفكار الايطالي "غرامشي Gramsci" و"روبرت كوكس".

. يعتمد منظرو المدرسة النقدية أن عالم التهديدات يجب دراسته كبناء اجتماعي مستخدمين التاريخ، الثقافة، الاتصالات، الإيديولوجيات والعلاقات التي تنشأ بين هذه الأبعاد في تحليله، غير أن معرفة كيفية بناء موضوع الأمن في حد ذاته هي مسألة ملازمة للخطاب حول التهديدات فالخطاب المهيمن والمقبول عن التهديدات يعكس بناءا سياسيا، بمعني استجابته للمصالح والقيم والمعايير المكونة لهوية النخبة التي لها السلطة في تامين مجال المسألة معينة وكذا تحديد العدو، ومن هذا المنطق يقوم الخطاب بشرعنة والدفاع عن هوية الدولة بخلق ثنائية (نحن) و (الآخر) وبهذا يكون الخطاب هو الموضوع الذي يجب تأمينه، وأكدت النظرية أن التهديدات ليست على الإطلاق بموضوعية، أي أنها تتضمن معان ودلالات مختلفة عبر الزمان والمجتمعات عاكسة لهوية معينة، بالإضافة إلى إبراز حدود الدولة والنظام الدولي الوستفالي في ضمان أمن الأفراد. وعليه فقد اهتما أصحاب هذه النظرية بكون "الأمن مصطلحا اشتقاقيا" Security is a derivative concept فكما يري:"كين بوث Ken booth " فإن: "فكرة أن المصطلح اشتقاقي أساسية بالنسبة لنظرية

[1] Helen Viau, "La Theorie Gitque Et Le Concept De Securite En Relations Internationales," Available At 1.www.er.upama/nobel/cpes/not.8.htm.

نقدية للأمن، ومن الكافي القول أن التعميق يتضمن الكشف عن فكرة أن نتائج الأمن (سياسات، وضعيات) تشتق من وقع الفهوم المختلفة لميزة وهدف السياسة[1].

ففهم ما المقصود بكلمة الأمن يشتق من وجهة نظر سياسية والتصورات الفلسفية للعالم. كما أن الاختلاف في فهم الأمن وتعريف التهديدات يشتق جزئيا من المسار السيكولوجي للإدراك وسوء الإدراك.

. يعتمد أنصار النظرية النقدية أن الوحدة المرجعية للأمن هي الفرد أو الإنسان وليست شيئا فلسفيا مجردا كالدولة[2]. إذ يرتكز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه أمن واطنيها. بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد أمن مواطنيها، ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما، فلقد برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن، ونطاق دراسات الأمن. إذ أثبتت خبرة الحرب الباردة أن المنظور السائد للأمن . وهو المنظور الواقعي . لم يعد كافيا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد لفترة ما بعد الحرب الباردة، والحاجة لتوسيع منظور الأمن ليعكس طبيعة مصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة[3]، ويعود أصل مصطلح الأمن الإنساني في الأوساط الأكاديمية كانت بحوث "جون غالتونغ John Galtung"* المتعلقة بالأمن، خلال السنوات مابين 1960 . 1970، بالإضافة إلى محاولة "جون بورتن" في 1972 . الذي شرح من خلال دراسة له لعدد معتبر من النزاعات انطلاقا من حرمان الفرد من الاحتياجات الإنسانية،

[1] Ken Booth , Theory Of World Security. (Uk :Cambridge University Press,2007).P.109.1.

[2] سليم قسوم، المرجع السابق، ص. 151.

[3] خديجة عرفة، "مفهوم الأمن... الإنسان أولا "، انظر على الرابط التالي:

تم تصفح الموقع في http://www.mohdkottb.5u. com/ALAMN.HTM.2015/03/05

* John Galtung أحد أبرز الشخصيات في العلاقات الدولية، عرف بكتاباته وبحوثه حول السلام الدولي، الصنف والسياسة العالمية، فضلا عن محاولاته لتطوير النظرية الامبريالية، ولد عام 1930. في النرويج.

فألقى نظرة على المجتمع العالمي من خلال مجموعة من المتغيرات المتمثلة في كل من: السلام، العدالة، الرفاهية الاجتماعية، كمؤشرات للأمن الإنساني قي سنوات التسعينات، كذلك محاولة كل من: "ليستر براون lester Brown" و "ريتشارد أولمان Richard ullman" اللذان حاولا إعادة صياغة مفهوم الأمن وفقا لجميع التهديدات لنوع من الحياة لدى سكان دولة ما، وفق تعريفات متباينة، وذلك على أساس منظور واقعي فقط متمثل في الأبعاد العسكرية[1].

ونجد آخر محاولة نظرية تفسر أصل نشوء مفهوم الأمن الإنساني، وهي الأكثر حرص والمتمثلة في المدارس النقدية للأمن. كما تم ذكر ذلك مسبقا.

ويعرف الأمن الإنساني وفقا لـ:"ليود أكسوورثي Lioyd Axworthy". وزير الخارجية الكندي السابق . على أنه:"يعني حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بالعنف، إنه يتعلق بوضع أو بحالة تتميز بانتفاء المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص، بأمنهم وبحياتهم"[2].

وعليه يكون مفهوم الأمن الإنساني هو التجسيد الحقيقي لـ: الإنعتاق* وبالتالي للرؤية النقدية الهادفة إلى إدماج القيم الأخلاقية ومبادئ العدالة في العلاقات الدولية. هذا ويعود مصطلح الإنعتاق إلى المفكر النقدي "ماكس هوركايمر" الذي يري أن النظرية النقدية تهدف إلى سعادة كل البشر، معتبرا مصطلح الإنعتاق سبيلها الأوحد.

يمكن أن نجمل العوامل التي أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني فيما يلي:

ـ التحولات البيئية الأمنية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

---

[1] Charles Philipe Davide et Jean François Riousc. La Securité Humaine: une Nouvelle Conception Des Relations Internationals, (Canada: l'harmattan, 2001), p.20.

[2]Charles Philipe Davide, La Guerre et la Paisc (Paris: Presse De Science Politique, 2000), P. 95. 2

*الإنعتاق: "حالة اجتماعية بلا استغلال ولا استعباد أين تتواجد حقيقة رعية أكثر اتساعا من الفرد، إنها الإنسانية الواعية بذاتها حسب "هور كايمر" هو قلب النظرية النقدية للأمن العالمي, حسب "كين بوث" و "ويليام لوفت" يراه: السعي نحو الخبز والرفاهة المادية أو التحرر من الطبيعة والندرة، وهو السعي نحو معرفة الحقيقة وإدراكها أو الحرية من الجهل والخرافة والأكاذيب. بالإضافة إلى السعي نحو العدالة أو الحرية من الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي.

ـ أثر العولمة على الأمن الإنساني.

ـ هناك مصطلح الأمن الغذائي هو متعلق بمفهوم الأمن الذي يعني كفاية جميع أفراد المجتمع من السلع الضرورية بعد أن كان يقتصر على الاكتفاء الذاتي[1]. يرى يوكيوتاكاسي yukiee takasi: أن للأمن الإنساني جانبين" الحرية إزاء الخوف و الحرية، إزاء الحاجة" هناك من يرى أن الأمن هو الحرية من الخوف، بالتالي الأمن الإنساني مفهوم يتعلق بالحرية من الخوف، و ناتج عن قاعدة اتخاذ أفعال تهدف للمحافظة على حياة و كرامة الإنسان في النزاعات، من خلال التحولات في طبيعة النزاعات لما بعد الحرب الباردة، أما بالنسبة لليابان فمفهوم الأمن الإنساني هو" ضمان حياة الفرد في كرامة" لذا فمن المهم الذهاب لأبعد من مجرد التفكير في حمايته في حالات النزاعات و الحروب فقط[2]، إضافة إلى ذلك فقد ورد أيضا تعريف الأمن الإنساني في برنامج الأمم المتحدة الألماني:pnud" قدم تعريف للأمن الإنساني في التقرير الذي أصدره في 1994 حول التنمية الإنسانية المستدامة بحيث يرى البرنامج الأممي للتنمية و من خلاله الأمم المتحدة أن الأمن الإنساني كان دائما يعني شيئين رئيسيين:"التحرر من الخوف و الوقاية من الحاجة" وقد عدد التقرير سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني و هي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي و الأمن السياسي[3].

من خلال ما تقدم يمكن تقديم تعريف الأمن الإنساني لـ:"سابينا آلكيرsabina alkire"على أنه تعريف إجرائي: حيث يرى أنه بهدف للمحافظة على الجسم الحيوي* لكل إنسان، ضد التهديدات الخطيرة التي تكون بصورة مستمرة و على المدى الطويل، فالحماية أو الصيانة تقربان الإنسان و الجماعات مهددة بأخطار

---

[1] صبحي القاسم، تحديات الأمن الغذائي، ط1، (الأردن، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 5.

[2] Yukiee Takasu; His Statement At The Internationale Conference On Human Security In a Globalized word,(2002) على الموقع بتاريخ:www.nafa.go/jp/policy/human secur. htm/2015/02/12

[3] Pnud ,Rapport Mondial Sur Le Dévelopement Humain 94 ، (Paris ، Economic ،1994) ، p .26.

*الجسم الحيوي: vitalcore:ليس مصطلح تقني يعرف على مستوى القدرات، هو مجال حرية الإنسان، و تعد الحقوق الإنسانية الأساسية مكوناته، وهي التي على كل شخصية و مؤسسة احترامها وتقدمها، وهذه الحقوق والحريات مرتبطة بإمكانية البقاء وبقاعدة الكرامة.

تتجاوز إمكانية مراقبتها: الأزمات المالية و النزاعات،السيدا،التلوث، وغيرها. وأن الأمن الإنساني مقاربة تطالب المؤسسات بتقديم الحماية، فلا بد لها أن تكون واعية وحساسة وغير جامدة، أي لابد أن تكون وقائية وليس مجرد ردود وأفعال آنية.

وتؤكد كل التعاريف المقدمة و توضح بأن الأمن الإنساني عبارة عن رؤية شاملة للأمن تأخذ الفرد بدلا من الدولة، كبديل لإقامة نظام دولي جدد مبني على السلم و الأمن، وكذا على ضرورة تحرير الإنسان من الحاجة و الخوف، و المحافظة على كرامته بصيانة حقوقه الإنسانية الأساسية، فله الحق أن يعيش في مأمن من الخوف و الجوع و المرض و الموت، وهي أمور ورد ذكرها بالتفصيل في تعريف pund حيث أجملها في سبع أبعاد، وإن تعريف الأستاذة آلكير يتضمن النقاط الأساسية التي يرتكز عليها مفهوم الأمن الإنساني و المتمثلة في:

1 تعد بأن التهديدات تتجاوز قدرة طرف واحد على مقاومتها و مراقبتها و بالتالي فهي تعد بعجز الدولة عن ضمان أمن أفرادها و ضرورة التعاون المتعدد الأطراف و الميادين.

2 إصلاح وتطوير المؤسسات التي لابد أن تعمل على تفادي تأزم الأوضاع، وانتهاج سبل وقائية سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو العالمي و ضرورة إصلاح الأمم المتحدة ذاتها.

3 يقتضي الأمن الإنساني على التميز، كونه يركز على الفرد الإنساني أيا كان، لكونه مواطنا عالميا، وكائنا إنسانيا، وعلى الجميع ضمان حقوقه، و حرياته، وبالتالي كرامته.من هنا يعد الأمن الإنساني مفهوما جديا يدعو المجوعة العالمية لعدم الاهتمام فقط بالتسلح وبدور الدولة، بل و كذلك بالاهتمام بالحاجات الأساسية للمواطن بحقوقه الإنسانية و بالتنمية الإنسانية المستدامة[1]

المطلب الثالث: مستويات الأمن و أبعاده

[1] فريدة حموم،"الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، (ملخص مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004/2003)، ص.48.

إن كل موضوع تقريبا لديه مجموعة من الخصائص و المميزات التي يتميز بها، تكون صفات دائمة وملازمة له تساعد في معرفته و توضيحه أكثر، و الأمن يتميز بمجموعة من الخصائص، بالإضافة إلى ذلك نجد أن له مستويات و أبعاد، و فيما يلي نتطرق لكل عنصر على حدى بالتفصيل فمن خصائص الأمن نجد النسبية، الانعكاسية و الديناميكية، فإن سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية أي الدولة، و الوظيفة كالمنظمات الدولية. وقد يكون أمن الدولة ذا طابع إقليمي و قد يكون دوليا، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، و من ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية، فأمن دولة ليس هو أمن الدولة الأخرى[1]. أي أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين و لكنه نادرا ما تحقق أمنها في جميع المجالات و بمستوى عال جدا، ما يجعل الأمن أمرا نسبيا.

أما الانعكاسية تعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح و قيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها و أفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة[2].أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها و مبادئها و مصلحها، لأنه في حالة زوال الدولة فإنه تزول معها أفكارها و قيمها مثل الإتحاد السوفياتي، استمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقاؤه وفي نفس الوقت استمرار فكرة الشيوعي الاشتراكي، وبزواله زالت تقريبا أفكاره، وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية أي (أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها)و الديناميكية: يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغيير السريع و الدائم، و الذي يفترض تكيف إيجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن

[1] خير الدين العايب،" الأمن في حوض البحر المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،1995) ص.27.

[2] أحمد الرشيدي و مجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية و الإقتصادية و الإستراتيجية، (المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص. 3.

خاصية الركود و التوقف، فالأمن ظاهرة تتغير و تتماشى و التطورات الدولية، فهو كان قديما مرتبط بالدولة عندما كانت الدول ترى أن مصدر تهديدها هو العدو الخارجي الواضح و المحدد،و لكن بعد الحرب الباردة طهرت عدة تحولات أدت إلى تغير مفهوم الأمن ليصبح أمن إنساني، الذي سايرا التغيرات و يبقى الأمن مرتبط بهذه التحولات ما يجعله بعيدا تماما على الجهود، أي في حركية مستمرة[1].وإن الأمن المعاصر يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إن كل هذه الأمور و غيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه و علاقاته المختلفة [2]. فالأمن توسع ليشمل قطاعات و أبعاد عديدة[3]. نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة و نستطيع تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي:

1 *البعد العسكري:* هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية، و عليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر و الأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدول الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على إنتاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل: التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في

[1] أحمد الرشيدي و مجموعة من المؤلفين، المرجع السابق، ص. 14.

[2] خالد معمري،المرجع السابق، ص. 24.

[3] منيرة بلعيد،"الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، (مداخلة ضمن: الملتقى الدولي" الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008)، ص.101.

حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب[1]. فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد(القوة البشرية و الأسلحة)، و من حيث النوع أو الفاعلية(رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة[2].

2 *البعد السياسي*: يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة و الوحدة الإقليمية،في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية و هذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي و الخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كثيرا لحماة مصالحها، و أمنها سواء بشكل فردي أو جماعي.

أما ما يتعلق بالسيادة فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية و الخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية، و على المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي[3]. لاعتبارات قانونية وأخرى

---

[1] طارق رداف،" الإتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة فسنطينه، 2002)، ص ص.15،14.

[2] طارق رداف، المرجع نفسه، ص ص.16،15.

[3] المرجع نفسه، ص. 16.

سياسية، و الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية كيانها و مصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية[1].

3 *البعد الثقافي*: اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرف بوجه عام على أنها التوجهات القيمة التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين، سواء انحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته. وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسية نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي إنتقل حسب "صامويل هنتغتون" نحو الصدام الحضاري بعد نهاية الحرب البارد، يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح لتفاعل بين مختلف أفراده، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيقي بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة، وتلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية، فالتميز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التثاقف، والتي تأخذ أشكالا متعددة أهمها الحروب العرقية والتي تجمعها علاقة صغرية مع الأمن أي وجود احدهما ينفي بضرورة وجود الآخر، بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم لدولة أو انفصال أجزاء منها. ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال "العلاقات الثقافية الدولية" التي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إليه هنتغتون في أطروحته صراع الحضارات حيث يعتقد أن الثقافات، تدخل في صراع على مستوي دولي يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى.

[1] خالد معمري، ص . 25.

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع[1]. أو تهديد التجانسي الاجتماعي والثقافي، ومنه نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تأمين الفكر والعادات والثقافات.

4 *البعد الاقتصادي*: يمكن القول بأن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه، فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية. فالاتحاد السوفياتي وبعد إنهائه لمرحلة الإفراج سنة 1979بغزوة لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة لمتكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية، فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الإستراتيجي سنة 1983 والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام الجانب السوفياتي في سابق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا، وبالتالي ضرورة الإهتمام بالجانب الإقتصاي وهذا ما ذهب إليه جوزيف ناي الذي دعي أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد.

والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في:

. القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.

. وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.

. القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

[1] محمد الميلي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، في: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1996)، ص. 117.

ويتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني، ويتقاطع مع تحليل "جون بروتن John Barton"، الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية[1].

فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب و توفير الأطر المناسبة لتقديمها وإزدهارها.

و يهدد الأمن الاقتصادي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها القوة بين الفقراء و الأغنياء بسبب ندرة الموارد، و بالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء و الرفاهية و القضاء على الفقر و الجوع و الحرمان.

5 *البعد النفسي*: هو الذي يتعلق بتصوير الأمن باعتباره تحررا من الخوف و انتقاء التهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود و البقاء، و لذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد و المجتمعات، و لعل أو لملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من" كوفمان"kaufmann" التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضا كتابات" لينكولن"lincolhin" الذي يقول في هذا الصدد: (إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال و الدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية و البشرية التي تجعل أفراها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي و مساهمتها في تحقيق الأمن الدولي) والتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استحال العالم كله في نظره إلى عالم من

[1] زكرياء حسين، "الأمن القومي" انظرعلى الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/arabi/mafaheem/200/11/article2shtml التصفح في 2015/04/15.تم

الخوف و التهديدات، و لن يستطيع حينها إنجاز أي شيء ذا مستوى أكثر ارتفاع كحاجات تحقيق الذات أو المعرفة على حد تعبير" ماسلو"maslo" عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية.

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني[1].

6 *البعد البيئي*: يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية. فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق و وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما إن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي و الجوي و انقراض بعض الأنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، ويتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة، الهجرة...الخ تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهية مما يبرز كليا علاقة المنظومة الايكولوجية/ البيئة بمفهوم الأمن البشري[2]. وبالتالي البيئة أصبح لها تأثير على الأمن، لهذا أصبحت بعدا من أبعاده، لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل لنا ثلاثية (السلم الأمن، البيئة)[3]. حيث نشر تقرير لجنة Bhund Tland سنة 1987 بعنوان (مستقبلنا المشترك). أدي إلى بروز عدة مفاهيم مثل نظرية السياسة الخضراء. فالمشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول والمجتمعات والأفراد[4].

---

[1] رياض حمدوش، "تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في تطورات العلاقات الدولية، (مداخلة ضمن: الملتقى الدولي" الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري،قسنطينة، 2008)، ص. 271.

[2] منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص. 102.

[3] مصطفي طلبة، "الأخطار البينية ومسؤولية المجتمع الدولي". في: مجلة السياسة الدولية، العدد 163، (جانفي 2006)، ص ص. 52-57.

[4] عمار حجار، السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوربي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002)، ص.70-73.

من خلال ما سبق، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لاختلاف تطورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية وهناك من ينظر إليه من زاوية اقتصادية...الخ. كما أن اختلاف مستويات الأمن أدي إلى أن يكون لكل مستوي في حد ذاته أبعاد مثل: المستوي الفردي يتضمن أن يتمتع الفرد بنصيب من الثروة الاقتصادية وأن يتمتع بحقوقه السياسية أي بعد اقتصادي وسياسي...الخ. كذلك المستوي الوطني من أبعاده زيادة القوة العسكرية للدولة، أي بعد عسكري وزيادة القوة الاقتصادية وهو بعد اقتصادي. وبالتالي فنتيجة لتشعب الأمن، فإننا نجه يشمل ويحتوي كل زاوية من حياة الأفراد والمجتمعات وفي جوهر اهتمامات كل الدول.

وانطلاقا مما سبق، يمكن ذكر خمسة مستويات للأمن وهي: الأمن الفردي، الأمن القومي(الوطني)، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي.

. *أما الأمن الفردي*: فهو شعور الفرد بالأمن والاستقرار وأحيانا شعوره بالسعادة، ولا تستطيع الدولة أن تكون مسؤلة عن كل فرد على حدا، ومع ذلك فإن إحساس الأفراد بالأمن على الخصوص على حاضرهم ومستقبلهم يكون إحساسا اجتماعيا عاما بالأمن الوطني[1].

كذلك هناك العديد من التشريعات الدولية التي تختص بالأفراد مثل ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من تأكيد على الحقوق الأساسية للإنسان التي تعززت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، وكذا ما تنص عليه التشريعات والدساتير الوطنية، بالإضافة إلى اتفاقيات منع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها وكذا اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 لحماية الأفراد في الصراعات المسلحة سواء كانوا مقاتلين أو مدنيين... بالإضافة إلى إدانة العنصرية وكل أشكال التمييز العنصري، كما أن القانون الجنائي الدولي يعد من أهم ضمانات حقوق الإنسان والجماعات، فهو يقر أن أي اعتداء على هذه الحقوق يشكل تعدي على النظام العام الولي.

[1] خير الدين العايب، "المرجع السابق، ص ص. 9،10.

ويشمل أيضا الأمن الفردي على الأمن الإنساني. والذي تم التطرق إليه مسبقا[1].

. *أما الأمن الوطني*، فقد ارتبط كلا المصطلحين (الأمن/ الوطني) بتطور العلاقات السياسية والاجتماعية للجماعات وصولا إلى مفهوم الدولة بشكلها الحديث والمحددة بمكوناتها المتمثلة بالإقليم والشعب والسيادة، ليصبح المدلول معنيا بشكل مباشر بوجودها واستمرارية مؤسساتها ونشاطاتها[2]. حيث يعتقد البعض أن مفهوم الأمن الوطني يتعلق بالإقليم السياسي من حيث الحدود الضيقة لقطر من الأقطار التي زرع فيها الاستعمار مفهوم الأمن الوطني: سلامة المكان، أي أنه المكان الذي يستقر فيه جمع من الناس. في سلام من دون خوف، وبهذا يصبح مفهوم الأمن الوطني معناه هو "كل ما يبعد الأخطار عن مكان وسبل العيش".

ولعل من المناسب التطرق إلى ما قد يتسبب من فقدان هذا العنصر من أثار سلبية على الفرد والمجتمع تؤدي إلى دماره وهلاكه وضياعه، فالخوف يؤدي إلى نتيجتين سلبيتين هامتين هما:

1 الانطواء والانعزال عن المجتمع وهذا يحول الإنسان إلى مخلوق سلبي يأخذ ولا يعطي ليس له دور أو إسهام في رقي وتقدم بلاده ولا يأبه لمشاكل أمنة ولا يكترث بما يحصل لها مما يحيله عبئا معينا عليها وليس عونا نافعا لها ويسهم في رفعتها وتقدمها.

2 الهروب والهجرة من الوطن، وهذا يعني حرمان الأمة والوطن من جهوده وأفكاره وأعماله ونشاطاته التي تساهم في رفع شأن بلاده وتقدمها، وكذلك يتحول إلى عنصر نافع لبلد آخر قد لا تربطه به صلة عرقية أو دينية أو قومية...الخ[3].

---

[1] خديجة عرفة، "مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقات في جنوب شرق آسيا". (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة، 2006)، ص. 47.

[2] محمد فاضل نعمة، "مفهوم الأمن الوطني وهاجس الدولة البوليسية"، أنظرعلى الرابط التالي:

تم تصفح الموقع في:http://www. Ahewar.org/ debat/ show. art. asp? aid= 1530662015/04/16

[3] عبد المولى هايل، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص. 21-23.

. *والأمن الإقليمي* يرتبط بنظام الأقاليم أو النظم الفرعية في النظام الدولي، ويفترض لقيام الأقاليم، أو النظم الفرعية، توفر مجموعة من الشروط، وهي:

- ✓ الجوار الجغرافي.
- ✓ وجود دولة إقليمية مركزية.
- ✓ وجود هوية مشتركة.
- ✓ وجود إجماع قومي على الأهداف العليا.
- ✓ وجود تفاعلات سياسية كثيفة[1].

ويعد الأمن الإقليمي، على انه عبارة عن سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى لدخول في تنظيم وتعاون عسكري امني لدول الإقليم،لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية، ويعمل نظام الأمن الإقليمي، على تامين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار،اذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، وتماثلت التحديات التي تواجهها، و ذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد، انطلاقا من توافق الإرادات، والمصالح الذاتية والمصالح المشتركة [2].

أما *الأمن الدولي* فهوة مسؤولية الأمم والشعوب والمنضمات الدولية كافة، ويعني انه من الأفضل الانتقال بل النظام الدولي من المستوى التنافسي إلى مستوى أكثر تعاونية وهدوء، ولهذا يتم التركيز على حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية وبذل الجهود مناجل الحد من مشكلات الظلم والاستغلال الدوليين، وتأكيد احترام حقوق الإنسان والشعوب وحرياتها الأساسية[3].

---

[1] خير الدين العايب، المرجع السابق، ص. 12.

[2] خليل حسين، "نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام"انظر على الرابط التالي:
http://www.drkhalilhussein.maktooblog.com/15585336. تم تصفح الموقع في: 2015/04/16.

[3] المكان نفسه.

وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها: نظام توازن القوي ونظام الأمن الجماعي، حيث ظهر الأول . نظام توازن القوي . بعد اتفاقية واستفاليا 1648، وتقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية وكذا التباين في مصالحها القومية وسعي كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى، خصوص إذا ما اكتسبت دولة ما تفوق ساحق في قواتها وقدراتها، فإنها ستهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالأخيرة إلى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد، ويتحقق توازن القوى في حالتين هما:

- حفظ السلم الولي من خلال التجمع قي محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع، واستمرار الوضع القائم.
- إيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة الأهداف، لمنع تفادي أي إخلال بتوازن القوى القائم والمحافظة على استقلال وحداته المكونة له. كما أنه يوجد وسائل من خلالها يتحقق مبدأ توازن القوى وهي:

. التدخل، المناطق العازلة، الأحلاف الدولية، التسليح، التعويضات الإقليمية، سياسة فرق تسد.

أما عن النظام الثاني: الأمن الجماعي فقد ظهر كرد فعل عن نظام توازن القوى، وطبق أول مرة في عصبة الأمم، ثم في إطار منظمة الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها، وهو لا يعني انتهاء الإختلاف والتناقضات القائمة في مصالح بل إنكار العنف المسلح والتركيز على الوسائل السلمية[1].

ويعني مفهوم الأمن الجماعي أن أمن الجزء يتعين أن يكون مرتبطا بأمن الكل ومن ثم فإن أي تهديد يقع على الجزء فإن مواجهة هذا التهديد تقع على عاتق الكل وليس الجزء المهدد فقط.

ولتطبيق الأمن الجماعي يشترط ما يلي:

[1] لخميسي شيبي، "الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية. فترة ما بعد الحرب الباردة (1991. 2008)، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الولية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، 2009)، ص ص. 20، 21.

- ✓ أن تكون هناك قواعد عامة واضحة لهذا التنظيم متفق عليها من كافة الأطراف.
- ✓ أن يتوافر جهاز له سلطة التقرير بحوث خلل في هذه القواعد أم لا.
- ✓ أن تكون هناك أدوات ووسائل توضع تحت يد هذا الجهاز وتساهم في التطبيق.
- ✓ أن يكون هناك نظام رقابي ليراقب مدى تطبيق هذه القواعد.

إلا أنه إذا نظرنا على المستوى التطبيقي دوليا سنجد أن هناك خللا في تطبيق هذه القواعد. مما جعل نظام الأمن الجماعي الموجود على أرض الواقع ليس هو المفهوم الذي كان يراد تطبيقه[1].

بالإضافة إلى شروط أخرى:

- حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، إلا في حالات استثنائية (الدفاع عن النفس، كحق ممنوح لمجلس الأمن الدولي.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلة للدول.

المبحث الثاني: التكامل الإقليمي : مقاربة مفاهيمية

يشكل موضوع التكامل والاندماج سواء كان في الإطار الدولي أو الإقليمي الموضوع الأبرز والأهم فيها يتعلق بدراسة التعاون على مستوى العلاقات الدولية، خاصة و أن ظاهرة التكامل أصبحت تعرف انتشار كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبشكل أكبر في الفترة التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة و بروز العامل الاقتصادي بقوة كمؤشر مؤثر في العلاقات الأولية وعليه فإن محاولة التأسيس المفاهيمي للتكامل يعد أمر مهما لتبيان مدى حدوث هذه الظاهرة في سياق التغييرات الاقتصادية الحاصلة في البيئة الدولية[2].

---

[1] عبير الفقي، "تطور مفهوم الأمن الجماعي الدولي"، انظر على الرابط التالي:
تم تصفح الموقع في http:// albiladdily. Net/articles. Php ? action : show and id= 152632015/04/17

[2] رقية بلقاسمي، "التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص مغاربية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2011/2010)، ص.15.

المطلب الأول: تعريف التكامل الإقليمي

قبل تحديد مفهوم التكامل الإقليمي نتطرق إلى معنى كلمة التكامل، حيث يعود أصل الكلمة Intégration إلى اللاتينية والتي استعملت لأول مرة عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي، والذي أورده بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا، وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل، فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض لتكون منها كل واحدة[1].

وتدل كلمة التكامل من الناحية اللغوية أيضا على التكميل أو التمام أو الكل التام، أي بمعنى جعل الشيء كلا متكاملا، أو هي عملية ربط الأجزاء المنفصلة وإضافتها بعضها إلى بعض[2] . وقد ورد في القواميس العربية أيضا، مثلا في قاموس مختار الصحاح: جاءت كلمة الكمال بمعنى التمام وقد كمل يكمل بالضم كمالا وكمل الشيء إذا استوفى وأصبح خال من النقائص، وجاء أيضا في قاموس المصباح المنير كمل إذا تمت أجزاءه وكملت محاسنه، وأعطيته المال كملا بفتحتين أي كاملا وافيا، واستكملته استتمته[3].

يمكن أن نقول كلمة التكامل من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو التمام أو الكل التام، أما من ناحية الفعل تدل على الرابط بين الأجزاء لتصبح في كل متكامل.

فكلمة التكامل في اللغة معناها وضع الجزأين بجانب بعضهما البعض فيصبحان وحدة واحدة، وإذا قلنا أن هذين العاملين متكاملان، وكان كل منهما يقوم بعملية إنتاجية معينة فإن مجهود العامل الأول يكون غير ذي موضوع بدون مجهود العامل الثاني.

وتجدر الإشارة إلى تعدد مصطلحات التكامل ذاتها، ففي اللغة العربية تستخدم هذه الكلمة بالتبادل مع كلمة الاندماج دون تمييز محدد، ويستعملان معا جنبا إلى جنب حيث أن الاندماج يوحي ويستعمل عادة للتعبير

---

[1] نزيه عبد المقصودّ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلاميه، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص.10.

[2] عمر صقر، التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي، (مصر: مكتبة عين شمس، 1996)،ص.36.

[3] نريه عبد المقصود، المرجع السابق، ص.12.

عن درجات أعلى وحالات أكثر نضجا للتكامل بما في ذلك الاتحاد أو الوحدة الكاملة بل تضاف كلمة الاندماج إليها لإضفاء مزيد من القوة عليها، كأن يقال وحدة اندماجية، ولعل هذه الكلمة تعني الانضمام إلى تنظيم تكاملي واحد[1].

ورغم حداثة مصطلح التكامل إلا انه قد ازداد الاهتمام به من قبل الباحثين والعلماء، فعالم الاقتصاد يدرسه من زاوية العلاقات الاقتصادية الدولية وأشكال التكامل الاقتصادي والاتحادات الاقتصادية التي يمكن أن تقام بين الدول، وعالم الاجتماع يدرسه من زاوية العلاقات بين الجماعات المكونة لمجتمع ما، وهو ما يعرف بالتكامل القومي كما يدرس الشروط المختلفة لعملية التكامل بين الدول المختلفة[2].

أما عالم السياسة فيتناول التكامل أساسا على مستويين:

1 مجال تحليل النظم السياسة أو التكامل على مستوى الدولة الواحدة، وهنا تثار موضوعات التكامل بين النخبة والجماهير والتكامل القيمي*.

2 مجال دراسة العلاقات الدولية وهو ما يعرف بالتكامل الإقليمي، وهنا نثار موضوعات الاتحادات الدولية وأشكالها والحكومة العالمية والمنظمات الدولية والسعي إلى حل الصراعات الدولية أو تحقيق الأمن القومي من خلال التكامل.

وفيما يلي مجموعة من التعاريف لمصطلح التكامل:

حسب الموسوعة السياسية ل: عبد الوهاب الكيالي فالتكامل هو: حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها، وتشير لكلمة تكامل أحيانا إلى عملية تحقيق التكامل النتيجة

---

[1] رقيه بلقاسمي، المرجع السابق، ص.16.

[2] لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها.ج2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص.837.

* التكامل القيمي: يقصد به مدى وجود نظام موحد للقيم الاجتماعية والسياسية بين أبناء الشعب.

ذاتها بالضرورة، ويكون التكامل بين القيادات ومراكز الثقل والفعل في الأطراف المعنية، وللتكامل مقومات لابد من توفرها أو توفر معظمها لتأمين النجاح المتوخى منها درجة من الهوية أو الولاء المشترك والملائمة والمصلحة المتبادلة بين الوحدات وإمكانية إقامة الاتصال والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين أطراف التكامل. كما يفترض التناسق في المكاسب والخسارة المشتركة. ولابد هنا من التشديد على أن التكامل قد يعطي زيادة ملحوظة في القدرة السياسية والنمو الاقتصادي والقدرة العسكرية، وكثيرا ما تكون هذه حوافز حاسمة نحو التكامل[1].

وفيما يلي نستعرض بعض التعريفات للتكامل في كل من علم الاقتصاد وعلم السياسة.

أولا علم الاقتصاد:

-يقصد بالتكامل الاقتصادي "اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أوفي الموقع الجغرافي، على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص، ورؤوس الأموال فيما بينها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي يكون راجعا إلى الاختلاف في هذه السياسات"[2].

كما يعرف "بيلا بلاسا" التكامل الاقتصادي على أنه عملية(a process)وحالة)(a state of affaires في آن واحد، والمراد بالعملية هو أنه ينطوي على الإجراءات والتدبير والوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، والتي تؤدي إلى إلغاء التميز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف[3].

كما يشير مصطلح التكامل الاقتصادي إلى:

"العملية التي يتم بموجبها إلغاء كافة القيود التي تعوق حركة التجارة، بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي، و العمل على تجميع وتعبئة المواد الإنتاجية والبشرية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول حتى

[1] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية.ج1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص.779.

[2] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص.17.

[3] بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، تر: رشيد البراوي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1964)، ص.10.

تصبح وكأنها اقتصاد واحد، تتوافر فيه حرية انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال لينتهي الأمر إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في كافة المجالات[1].

يوضح العالم ميردال gummar mirdal أن مفهوم التكامل لابد من أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم[2].

ويضيف الاقتصادي "ماخلوب" انه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.

ويضيف الاقتصادي "هوفمان" بتن قيام أي تكامل اقتصادي لابد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية[3].كما يوضح "فان سرجيه"أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصادياتها تدرجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وضع قيود جديدة، بمختلف أنواعها سواء كانت كلية أو جزئية بحسب المصلحة، وذلك تجمع اقتصادي تشكله الدول وتنشئ له مؤسسات فوق وطنية تحاول أن تخضع لتوجيهاتها وتطبق قراراتها لتحقيق أكبر قدر من المصلحة المشتركة، وقد يتطور التكامل الاقتصادي ليؤدي إلى قيام اتحاد سياسي تام بين الدول قيد التكامل[4]. بالإضافة إلى الهولندي "جان تنبرجن" الذي ميز بين نوعين من التكامل، السلبي والايجابي. فيشير

---

[1] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001)، ص.287.

[2] محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، (حلب: مديرية المطبوعات الجامعية، 1972)، ص.30.

[3] كمال مقروس، "دور المشروعات المشتركة في تحيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2014/2013)، ص.5.

[4] كمال مقروس، المرجع السابق، ص.6.

التكامل في جانبه السلبي إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعوق توثيق الصلات بين الدول الساعية إلى إقامة تكامل فيما بينها وضرورة ترك الحرية لحركة التدفقات الاقتصادية لتعمل وفق القواعد الاقتصادية البحتة، أما الناحية الايجابية منه فتشير إلى الاتفاق على إجراءات تستهدف التأثير على حركة التدفقات الاقتصادية سعيا إلى إقامة حالة جديدة تختلف عما هو قائم[1].

.أما التكامل الاقتصادي حسب وحدة أبحاث الشرق الأوسط هو:"عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بينها عامل جغرافي أو اجتماعي مشترك، بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة، تهدف من خلاله هذه الدول إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى[2].

انطلاقا من هده التعريفات يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة، بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات واثأر شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل، فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينها:

الاتجاه الأول:اتجاه عام يعرف التكامل عل انه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما، وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له، كما انه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

[1] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2000)، ص.39.

[2] ندوة في:"مركز الحوار العربي"، "التكامل الاقتصادي العربي، لماذا وكيف؟ انظر على الرابط التالي:
http://www.odabasham.net/show.php? Sid=24770 بتاريخ: 2015/4/5

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

إذن فتعدد التعريفات لاصطلاح التكامل الاقتصادي شكل عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي[1].

ثانيا علم السياسة:

نلاحظ إن هناك غياب إجماع بين مفكري العلاقات الدولية حول تعريف شامل ومحدد وواضح للتكامل. ويكمن الخلاف بين هؤلاء المفكرين أساسا حول فيما إذا كان التكامل حالة أو عملية. فنجد مجموعة من المفكرين وعلى رأسهم "ارنست هاس Arnest haas" و"شارلز بنتلند charles bentland"، يرون بأن التكامل عملية فأرنست هاس الذي يعتبر من أهم المنظرين في مجال التكامل الدولي يعرف التكامل بأنه، "العملية التي يتم بواسطتها إقناع مجموعة من اللاعبين الدوليين في مناطق مختلفة من العالم بضرورة تحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم نحو مركز جديد، وينشأ عن ذلك مؤسسات جديدة يصبح لها سلطة ما على الوحدات السياسية القومية الموجودة أصلا"[2].

إذن فأرنست هاس يريد من خلال تعريفه للتكامل كعملية أن يوضح انه إستراتيجية تتبني من طرف الدول المشاركة في العملية بهدف معين يتلخص في بناء السلم والأمن الدوليين وتحقيق حدة الصراع بين الدول وتحقيق الرفاه وهذا الهدف يرتبط بانشاء المنظمات الإقليمية والدولية[3]. بينما يتعامل المفكر"شارلز بنتلند" مع التكامل على أنه عملية ويعرفه بأنه" العملية التي يلجا إليها عضوان أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا كلا دوليا واحدا جديدا".

---

[1] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4،(القاهرة: جامعة حلوان،2003)، ص.36.

[2] Jean JacquesRoche, Theories Des Relations Internationales.5emed. (Paris : Montchrestien E.J.A, 2004), P.103.

[3] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية ،2007)، ص.248.

ويمثل اميتاي اتزيونيamitai etizioni الاتجاه الذي يعتبر أن التكامل حالة ويعرفه على أنه:" الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة يكون بمقدورها استعمال أدوات العنف أو الإكراه، وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع، كما تحدد الهوية السياسية للشعب وهو بذلك يهدف إلي تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل" فهو يتحدث عن النتائج المرتبطة عن التكامل بمعنى أن وجوده سابق عن التوحيد ودوره تعزيز الروابط بين القوى أو الوحدات التي تشكل في مجموعها المجتمع.

الرأي التوفيقي بين الموقفين يتمثل في تعريف "كارل دويتشkarl deutsh الذي يعتبر التكامل عملية وحالة، فهو ينظر للتكامل السياسي كعملية قد يؤدي إلى التكامل السياسي كحالة عندما يتوفر شرط أساسي ألا وهو *الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم*، داخل كل وحدة سياسية طرفا في التكامل، ما يترتب عن ذلك تحقيق الاستقرار والأمن والسلم، من هنا يتبين لنا أن التكامل حسب" كارل دويتش" لا يكون ناجحا إلا إذا تم على مستويين الرسمي (السلطة السياسية الحاكمة) والقاعدة (الجماهير، الرأي العام والمشاركة السياسية)[1].

من خلال ما سبق ذكره من تعريفات للتكامل يمكن تقديم تعريف إجرائي و الذي يتمثل في:

"عملية ترابط متبادل وثيق، يتسم بقدر كاف من الانتظام والاستقرار و التوازن بين العناصر المكونة له بحيث أنها تكون نظاما و كيانا اقتصاديا واحد، يتوقف وجوده واستمراره على تضافر و تكامل أداء هذه العناصر مجتمعة، كل يؤدي دورا أو وظيفة معينة من خلال جهاز مؤسساتي يتسم بالديمومة و الفعالية و التطور استجابة للمعطيات الداخلية و الخارجية بمعنى أن هذا الجهاز مرنا منفتحا على بيئته، لأجل تحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى وأهداف سياسية للوحدات المكونة له، ومواجهة التحديات الداخلية و الخارجية على ضوء الإمكانات المتوفرة"[2].

[1] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص ص.19،20.

[2] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص.20.

من خلال ما تقدم نصل إلى تقديم مفهوم التكامل الإقليمي الذي يعرفه "هانس فان جينكل hans ven junkel" أنه، "عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد، تزيد من مستوى التفاعل مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية الأمنية السياسية، وكذلك القضايا الاجتماعية الثقافية، ومنه فإنه يجمع الدول المتفردة داخل إقليم في كل أوسع بحيث تكون درجة التكامل تعتمد على مدى رغبة و التزام دول السيادة المستقلة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فاعلية من المفهوم التقليدي للسيادة"[1].

ما نستطيع فهمه أنه توجد علاقة بين التكامل الإقليمي و الإقليم و الذي يعد المجال أو الفضاء الجغرافي للتكامل الإقليمي بمعنى تصبح الجغرافيا إطارا طبيعيا للتكامل الاقتصادي بين الدول مشكلة بذلك مجالا أو فضاءا حيويا للدول ذات العلاقة.

ويقسم التكامل الإقليمي إلى ثلاث مستويات رئيسية وهي:

_*المستوى الأدنى*: يضم إقليم التكامل هنا عددا من الدول المتجاورة والأكثر تقاربا وتماثلا من الناحية الجغرافية مثل منطقة الخليج العربي، المغرب العربي...الخ، ويمكن أن يشكل هذا الإقليم المحدود المصغر أساسا لإقامة تجمعات شبه أو ما تحت إقليمية.

المستوى الإقليمي: هو الإقليم بالمعنى الدقيق والمعروف ويشمل جغرافية كاملة وتتمثل عادة بجزء حيوي من قارة معينة مثل:غرب أوربا، شرق آسيا،....الخ، ويشكل الإقليم في هذا المعنى أساس التقسيمات الإقليمية في العالم المعاصر، وقد يتسع الإقليم بهذا المعنى ليشمل منطقة أوسع مثال ذلك شرق وجنوب إفريقيا، شرق وجنوب آسيا، البلاد العربية في إفريقيا وآسيا التي غالبا ما يشار إليها ب:"شمال إفريقيا و الشرق الأوسط". على الرغم من أنها تشكل إقليما جغرافيا متكاملا.

[1] " Regional Intégration" on: http://en.wikipedia. Org/wiki/Regional Intégration,on : 5/02/215.

المستوى الأعلى فوق الإقليمي: ويشكل إطارا لإقامة تكتلات ما فوق إقليمية تشمل قارات بكاملها مثل: الإتحاد الأوربي و الإتحاد الإفريقي[1].

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للتكامل الإقليمي

سنحاول في هذا المطلب التعرض لبعض المفاهيم التي لها علاقة بالتكامل: كالتعاون، التكتل، التنسيق والحلف.

التعاون: Cooperation لا تستطيع الدول منفردة تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها لا نستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، لان الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح يدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة، كما أن العلاقة الاقتصادية الدولية مثلا أصبحت أكثر وضوحا وأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة والشفافية[2].

كذلك التعاون هو: التفاعل أو العمل العام لتحقيق أهداف مشتركة وقد يظهر ذلك من خلال تقسيم العمل إلى مهام متشابهة وأخرى متباينة و التعاون مرتبط بعمليات متناقضة له مثل: الصراع والمنافسة ويعبر عن ذلك مصطلح تعاون الخصوم، وهو كذلك يعبر عن الموافقة في إطار جماعي حول فعل مشترك ووحدة الجهود المبذولة[3].

يعتبر التعاون أيضا محاولة لتقريب سياسات أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسساتي، فالغرض هنا هو تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة

---

[1] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص ص، 26،28.

[2] حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، (القاهرة: جامعة عين الشمس، 2002)، ص.414.

[3] رياض حمدوش،" مفهوم التكامل وعلاقته ببعض المفاهيم"، محاضرات في نظرية التكامل والاندماج"، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة (د، ت)، ص.4.

وليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى، وقد يكون التعاون في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو العسكري[1].

يمكن القول أن التعاون لا يشترط التقارب الثقافي والاجتماعي أو التكافؤ الاقتصادي بين أعضاؤه كما هو الحال بالنسبة للتكامل الإقليمي.

ومنه: الفرق بين التكامل والتعاون يتعلق بعمق التغيرات والآثار التي تتركه حالة من الحالتين في اقتصاديات الدولة المتعاونة أو المتكاملة [2].

التكتل: Conglomerate أو ائتلاف Coaltion:

يأخذ هذا المصطلح من الوجهة السياسية ثلاثة مدلولات أساسية:

الأول: يدل على الوفاق الذي كان يقوم بين الشغيلة، خاصة في القرن التاسع عشر، في مواجهة ارباب العمل من اجل أن لا يقوموا بعملهم إلا مقابل اجر محدد، وهو من هذا القبيل مشابه للأحزاب.

الثاني: يدل على التكتل الضمني بين دولتين أو أكثر بهدف جر دولة أخرى للخضوع لسياسة معينة. وقد عرف تاريخ أوروبا الحديث عدة ائتلافات من هذا النوع كالائتلاف"الإنجليزي . الألماني . النمساوي . الروسي" الموجه ضد نابليون الأول.

الثالث: يدل على حكومة تتحالف فيها عدة أحزاب سياسية لتامين الأكثرية داخل المجالس التمثيلية، وهذا النوع من الحكومات معروف في الأنظمة البرلمانية التعددية[3].

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي الإقليمي. وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام في العالم أكثر خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة.

---

[1] حسين بوقاره، التكامل في العلاقات الدولية،(الجزائر: مخبر البحوث والدراسات، 2008)، ص.13.

[2] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص.14.

[3] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص.15.

يعرف التكتل أيضا على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، جغرافيا، ثقافيا واجتماعيا. والتي تجمعها مجموعة من المصالح المشتركة بهدف تعظيمها وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن[1].

والتكتل الاقتصادي الإقليمي يعبر عن اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية... الخ. إلا أنه في الوقت الحالي أصبحت التكتلات تشمل أو تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم مثل: منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي أبيك Apic

يمكن القول أن التكتل كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل، فهو يعبر عن درجة من درجاته فيما بين الدول الأعضاء ويعبر عن اتفاقية الجانب النظري مع الجانب العملي وهو أيضا مستوى من مستويات التكامل وصورة من صوره[2].

*التنسيق*Coordination:هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدولة عن طريق عملية اتصالات وتشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي وهذا الوضع برنامج يهدف إلى ضمان تحقيق أهداف رئيسية لهذه الدول التي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة، إذن فالتنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز ووجوده سابقا عن عملية التنسيق على عكس التكامل وينصب على ميدان محدد، ويكون له في غالب الأحيان طابعا مؤقتا[3].

التحالف Alliance :هو من ناحية القانون الدولي علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتم من خلالها اتخاذ خطوات الدعم المتبادل في حالة حدوث حرب وهي بديل لسياسة الانعزال التي ترفض أي مسؤولية اتجاه

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة. (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002)، ص.30.

[2] إكرام عبد الرحيم عوض، سوق الشرق أوسطية، ([د.م.ن]: مركز الحضارة العربية، 2000)، ص.30.

[3] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص.13.

سلامة دولة أخرى، ولقد ارتبطت تاريخيا سياسة التحالف بسياسة توازن القوى، ونقدت من حيث المبدأ و الدلائل التاريخية على أنها تزيد من احتمال وقوع الحرب وانتشارها[1].

التحالف لا يهدف إلى تحقيق بناء مؤسسات تكون له القدرة على اتخاذ القرارات في كافة المجالات مما يؤدي إلى تحويل الولاء إلى هذه المؤسسة الجديدة وهذا عكس التكامل[2].

المطلب الثالث: مجالات التكامل الإقليمي

التكامل هو بدون شك عبارة عن عملية نحو التحول السياسي، الاجتماعي و الاقتصادي في منطقة جغرافية معينة، وفيما يلي سنتطرق إلى ابرز هذه التحولات على مستوى هذه المجالات.

1-*المجال الاقتصادي:* تاريخيا يعتبر المجال الاقتصادي الأكثر ملائمة لعملية التكامل، وفي هذا الصدد يمكن ذكر مجموعة من التجارب التكاملية التي أقيمت في شكل أسواق مشتركة بين دول الأعضاء و التي بمقتضاها ترغب الدولة في تنسيق سياساتها و نشاطاتها الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة، و السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، جمعية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، فالهدف من هذه الأسواق يكمن في رفع المستوى الاقتصادي للدول الأعضاء من خلال التشاور و التنسيق في سياساتها، وهنا يجب الاعتماد على طريقتين:

-القضاء على الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء لان ذلك يفتح المجال لحرية الحركة للسلع والخدمات و يخلق سوق موسع لمنتجات هذه الدول.

- ضرورة تكتل الدول الأعضاء لمواجهة العالم الخارجي بسياسة موحدة[3].

2- *المجال الاجتماعي* : إذا كانت الظروف تسمح بالشروع في عملية التكامل فإن نجاحها مرتبط بالتكامل الاجتماعي يعني تحويل الولاء الوطني نحو ولاء للجماعة السياسية، وهذا إما يجب أن يؤدي إلى تكوين

[1] عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص.691.

[2] حسين بوقارة، المرجع نفسه، ص.13.

[3] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص.14.

تطورات فوق وطنية وتؤكد جل الدراسات على أن السوق الأوروبية المشتركة تسير نحو هذا الاتجاه، إذ أن الشعور بالأوربيانيةEuropéanism بدأ يتكون داخل كل دولة خاصة بين فئة الشباب فتزايد هذا الشعور مصحوبا بنظره مستقبلية تعني أن وحدة أوروبا لا يجب أن ينظر إليها فقط على أساس أنها وسيلة لتحقيق خدمات ذاتية بل كذلك كوسيلة لتحقيق التوازن في النظام الدولي، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض المشاكل الاجتماعية كالبطالة و الآفات الاجتماعية تزايد احتمالات التعامل معها وحلها في محيط أوسع أكثر و أحسن من التعامل معها في إطار جغرافي ضيق.

3- *المجال السياسي*: التكامل السياسي هو ذلك الجانب الضيق وصعب التحقيق في آن واحد في مسار التكامل، و في مداولة فان التكامل السياسي يهدف إلى تحويل السيادة والولاء وسلطة اتخاذ القرار إلى الأجهزة المشتركة فالتكامل السياسي رغم انه لا يلغي الحكومات الوطنية إلا انه يجردها من بعض الوظائف(السياسة الخارجية، الدفاع...الخ) ويعتبر التكامل السياسي اعقد حلقة من حلقات مسار التكامل فإذا كان التكامل الاقتصادي مثلا يؤدي إلى تدعيم الاقتصاديات الوطنية و تحسين مستوى المعيشة، فان التكامل السياسي يؤدي إلى التأثير على قدرة الدولة القومية على اتخاذ القرارات والأكثر من ذلك أنه يؤدي إلى ذوبان مقوماتها الشخصية خاصة إذا سيطر على مسار التكامل عامل عدم التكافؤ بين أعضائه، هنا تصبح الوحدات الصغيرة ضحية عملية التكامل.

4- *المجال الأمني*: المجال الرابع للتكامل هو الجانب الأمني، وهنا يصبح التكامل نتيجة لتحالف معين فالتحالف عبارة عن وسيلة بواسطتها يستطيع العضو المسيطر كسب تأشيرة العبور إلى عملية اتخاذ القرار في الدول الأعضاء الأقل قوة، وفي المقابل تضمن الدولة القوية لهذه الأخيرة المساعدة والحماية الإستراتيجية، لكن التكامل في المجال الأمني يعني مساهمة جميع الأعضاء في التكامل، بغض النظر عن قوتها في التخطيط والتمركز، ثم قيادة الجيش و العتاد الخاص بالحماية الأمنية للدول الأعضاء،ورغم ذلك يبقى التكامل الأمني عبارة عن نتيجة لكل من التكامل الاقتصادي و التكامل السياسي، وقبل بلوغ هذه المرحلة

فان ما يمكن أن تقوم به دول التكامل في حالة تعرض أحد أعضائها لحظر خارجي هو محاولة التنسيق بطريقة أو بأخرى لمواجهة هذا الخطر الخارجي[1].

المبحث الثالث: نظريات التكامل الإقليمي

يرى جوزيف ناي أن مفهوم التكامل من أكثر المفاهيم خلطا و تشويشا ما أدى إلى عدم الاتفاق على تعريف مشترك لهذا المفهوم وهذا راجع إلى أن بعض الباحثين يضع نموذجه التكاملي من خلال دراسته أسباب التكامل و ديناميكية التعامل، بينما يضع الآخرون نماذجهم استنادا لدراسة التعامل بعد إنجازه ومن هنا فإن مؤشرات التكامل تؤثر على تباين التعريفات، لهذا فقد تعدد المقاربات النظرية إذ أنه في الواقع لا توجد نظرية واحدة للتكامل بل هناك العديد من النظريات تختلف فيها بينها في تحديد المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة التي تفسر هذه العملية، ومن هذه المقاربات نجد:

المطلب الأول: الإقليمية الجديدة

من خلال ما تطرقنا إليه في المبحث الثاني عن التكامل الإقليمي نلاحظ أنه يرتبط بشكل أو بآخر برغبات بعض من الأقاليم بتوثيق العلاقات فيما بينها من أجل الوصول إلى حالة إندماج سياسي، كما نلاحظ ظهور حركات كبيرة في العالم برغبتها في التكامل الإقليمي من خلال مرحلة أساسية عرفت " بالإقليمية " في شقيها: " القديمة والجديدة ".

أولا: الإقليمية القديمة.

وهي تلك الموجة التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ وصفت هذه المرحلة بأنها تمثل عصر التكامل الإقليمي، وقد جاءت هذه الحركة متأثرة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية سنة 1951م إذ أن

[1] حسين بوقارة، المرجع نفسه، ص.16.

التقدم الذي حدث على صعيد الاندماج الأوربي جعل من فكرة التكامل الاقتصادي فكرة جذابة للعديد من القادة السياسيين و الاقتصاديين في العالم[1].

تعرف الإقليمية بأنها "عملية تكثيف التعاون السياسي و الاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، وغالبا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل وتدفقه"[2]. وتنطلق الإقليمية من التعاون وتكثيف العلاقات خصوصا الاقتصادية منها بين مجموعة من الدول من أجل الوصول لتحقيق التكامل حتى الاندماج بينها، حيث يتم ذلك بإزالة الحواجز و القيود المختلفة المفروضة بينها سابق، كما تتميز الإقليمية بكونها تتم بين الدول المتجانسة في الخصائص الجغرافية (إقليم جغرافي واحد أو متقارب على الأقل) والاقتصادية (بين الدول ذات المستويات الاقتصادية المتقاربة)، السياسية (قد تتم بين دول ذات توجهات سياسية متشابهة). فمصطلح الإقليمية مشتق من كلمة الإقليم، وهو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي من جهة وكثافة التبادل التجاري و المشاركة في المؤسسات و التجانس الثقافي. حيث يحدد الإقليم عمليا بحجم المبادلات التجارية و التدفقات التجارية وصفات مكوناته وقيمته وخبراته المشتركة[3].

. الإقليمية في هذا الإطار تشيد إلى ذلك التعاون الحاصل على مستوى إقليمي بين الدول المتجانسة، هذا التعاون الذي يحدد معدل نمو التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية لهوية المنطقة عن طريق حركة تبادل البضائع و الأشخاص ضمن منطقة محدودة.

وفيما يلي نذكر أسباب ظهور الإقليمية: حيث نجد هناك العديد من الأسباب التي دفعت الدول إلى بناء تحالفات و تكتلات إقليمية خصوص في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية على المستوى الإقليمي ومن هذه الأسباب نجد:

---

[1] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص. 28.

[2] مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 74.

[3] المرجع نفسه، ص. 74.

1. إن قيام أي تكتل إقليمي يجد لبنته الأولى في تماثل الخصائص بين الدول خاصة الخصائص المتعلقة بالمستويات الاقتصادية منها، ما يدفعها إلى الرغبة في تطوير علاقات تعاونية للاستفادة من هذا التماثل على أكمل وجه.

2 . يربط الكثير من المحللين و خصوصا الاقتصاديين منهم ميل وسعي الدول لبناء تكتلات إقليمية بالوضع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة الذي يعد من أسمى مراحل العولمة، حيث أنه من بين نتائج عولمة الاقتصاد الدولي دفع الدول نحو تعميق صيغ التعاون الإقليمية و التكتل من أجل مواجهة أي تحدي خارجي أو تدخل في شؤونها الداخلية بسبب آلية من آليات العولمة خاصة عن طريق المنظمات الدولية.

3 . تهدف الدول من خلال التكامل إلى التمتع بوفرة الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي إلى اتساع الأسواق بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التجارة البينية بين الدول المتعاملة وهذا ما يجعلها تخفف من التبعية الاقتصادية.

4 . سياسيا، فقد اقتنعت العديد من الدول أن تشابك العلاقات الاقتصادية من خلال التعامل ساعد على ارتباط الدول الأعضاء و زيادة الثقة بينها مثلا حل الصراع الحدودي بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم و الصلب1951.

5 . عدم قدرة الدول على العمل منفردة سواء سياسيا أو اقتصاديا فالاتفاقيات و التكاملات الإقليمية هي الحل الأمثل لهذه الدول لحل مثل هذه المشاكل.

6 . فشل نظام الأمن الجماعي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى الذي أفضى إلى تأسيس عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين، مما دفع الدول إلى محاولة حماية نفسها عن طريق التحالفات الإقليمية.ومن خلال ما تطرقنا إليه من أسباب ظهور الإقليمية نجد أنها شهدت تطور من الناحية العملية و النظرية، فبعد التوجهات المبكرة للإقليمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و التي قامت من على فكرة التكتل و التعاون بين دول المنطقة الواحدة من أجل النهوض باقتصاديتها،

فشهدت الإقليمية تطورا كبيرا خلال ثمانينيات القرن 20[1]، من خلال ظهور ما يسمى بالإقليمية الجديدة New regionalism التي جاءت نتائج ظروف العولمة الاقتصادية خصوصا مع مطلع التسعينات. فتسعى إلى تحرير قوى السوق من خلال الاعتماد على تفعيل دور الاعتماد على التصدير الموجه نحو الخارج. كما تسعى إلى تعزيز درجة التكامل عن طريق إزالة الحواجز أمام تدفق الاستثمار و الخدمات وفقا لتشريعات وقواعد موحدة[2].

. يستند مفهوم الإقليمية الجديدة إلى نموذجين هما:

1) *النموذج الأول*: هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصته تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الإتحاد الاقتصادي . مثل الإتحاد الأوربي.

2) *النموذج الثاني*: فهو قائم على أساس التخصص و تقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة الدول التي يجمعها هذا التخصص و التقسيم في العمل ومثال ذلك مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا و القوة المالية في سنغافورة و العمالة و الموارد في أرخبيل ريو بأندونيسيا[3].

ويذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيف معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض ، وهناك من يطلق على الإقليمية الجديدة إصطلاح "الإقليمية المفتوحة Open regionalism". والذي أثير خلال مفاوضات إنشاء تكتل "أبيك APEC" وهي تعني " تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود علو

[1] علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجيدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي". مجلة الباحث. عدد: 07، (2010/2009)، ص.105.

[2] المرجع نفسه.

[3] أيمن السيد عبد الوهاب، المنظمات الإقليمية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية،2001)، ص.17.

واردات الدول غير الأعضاء و التي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل ، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء[1].

كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية Contionental trade bloc، وهي تلك التركيبات التي تتسم بثلاث سمات:

1 . أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل.

2 . أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع و متزامن في مختلف أجزاء العالم.

3 . أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار.

. لقد كان انهيار السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، الاتجاه إلى غلبة إيديولوجية اقتصادية وسياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة (اقتصاد السوق و الليبرالية السياسية)، كلها عوامل ساهمت في ظهور الإقليمية الجديدة، في فترة التسعينات و التي من أبرز ملامحها نذكر:

1 . تكوين تجمعات إقليمية جديدة مع محاولة إحياء التجمعات الإقليمية القديمة أو الساكنة.

2 . تقوم التكتلات الاقتصادية من خلال التفاف مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر وليست لإقليم واحد. أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو حيث يعهد للطرف المتقدم القيادة بمعنى لم يعد التقارب الجغرافي أساس للإقليمية.

3 . السماح بالخصوصيات و العمل على تفاعلها و تفاقمها.

4 . تقوم على التوجه نحو التصدير و الاندماج في الاقتصاد العالمي.

5 . تعتمد على قوى السوق و حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في تخصيص الموارد.

[1] علاوي محمد لحسن، المرجع السابق، ص. 109.

6 . إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات و الأعضاء.

7 . الدافع هو دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية وكل عوامل التذمر و الكراهية إزاء الدول المتقدمة وهدف الإقليمية الجديدة هو تحرير التجارة وحركة رأسمال في العالم.

. إذن الإقليمية الجديدة لا تشترط أن يتم التعاون الإقليمي بين دول متجاورة جغرافيا و لا تشترط التماثل الثقافي أو الإيديولوجي والسياسي وليس شرطا أن تكون هناك مؤسسة إقليمية ويكفي أن توجد ترتيبات تعاون متعددة الأبعاد[1].

المطلب الثاني: المدرسة الوظيفية

. شاعت في الفترة بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية ، وظهرت باسم النظرية الوظيفية الأصلية بزعامة "ديفيد ميتراني *David Mitrany" ثم تطورت إلى الوظيفية الجديدة إثر الإنتقادات التي وجهت لها، وقد أثارت هذه النظرية مدخلا مهما في دراسة التكامل الدولي و فتحت المجال واسعا أمام رياح التغيير وإعطاء الأهمية لكل ما من شأنه أن يؤثر في تحقيق النمو والرفاه الدولي.

أولا : النظرية الوظيفية الأصلية: Functionalist theory.

هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور هذه النظرية يعود بعضها إلى إفرازات الحربين العالميتين و ما صاحبها من أزمات اقتصادية كأزمة الكساد العظيم سنة 1929، والحرب الباردة بين الكتلتين آنذاك "الشرقية والغربية" وظهور أنظمة تسلطية، وقد ساهمت هذه العوامل في دفع بعض المنظرين إلى بلورة أفكار الوظيفية الأصلية و التي كان من أهم دعاتها الباحث البريطاني ديفيد ميتراني[2] الذي وضع اللبنات الأساسية لهذه المدرسة و

---

[1] *رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص. 30.*

*ديفيد ميتراني David Mitrany: باحث ومفكر سياسي بريطاني، من أهم رواد الوظيفية ترك أثرا بالغا في الأهمية على نظريات التكامل المعاصرة.

[2] آسيا الوافي،" التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007/2006)، ص.27.

برزت الوظيفية ليس كنظرية فقط و إنما كفلسفة تحاول القضاء على الخلافات والمشاكل المعرقلة لدعم العلاقات الدولية كالحرب " فميتراني" يعتبر الصراع و الحرب هما نتيجة تقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة متناحرة ، لهذا أقترح " ميتراني" الإنشاء التدريجي لشبكة المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر القومية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لكل شعوب العالم وبهذا يتم تحويل الولادات تدريجيا لهذه المنظمات والوصول لتكوين حكومة عالمية والقضاء على الدولة القطرية، لهذا نجد "ميتراني" يعارض فكرة التكامل الإقليمي لأنه يؤدي حسب رأيه إلى زيادة قوة البنية التنظيمية الجديدة الإقليمية وبالتالي يزيد من القدرة على استعمال القوة في العلاقات الدولية مما ينقل الصراعات بين الدول إلى صراعات بين الإقليم[1].

ويركز الوظيفيون على صفة التراكمية و يبرز هذا في نظرية ميتراني بمبدأ " الانتشار Ramification" الذي يقتضي أن بدء التعاون الوظيفي الدولي في حقل معين يؤدي بالضرورة إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون إذ أن بداية التعاون في حقل معين كان ناتجا أساسا عن الشعور بالحاجة الجماعية المشتركة لهذا التعاون وتحقيق هذه الحاجة سوف يؤدي حتما إلى ظهور حاجات جديدة مرتبطة بالحاجة الأولى أو المكملة لها وهكذا إلى أن يتم التكامل الدولي[2].

فحسب الوظيفيون يجب التركيز على التعامل في الميادين الثقافية و الاقتصادية و الغنية لأنها لا تتمتع بحساسية عكس المسائل المتعلقة بالسيادة التي يعتبرونها من المسائل الحساسة التي ينبغي تفاديها على الأقل في المراحل الأولى من التكامل و بهذا عرف " دافيد ميتراني " التكامل بأنه " نوع من الاستقراء لطبيعة

[1] أمينة فلاح" دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع الديمقراطية و الرشادة، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011/2010)، ص 20.

[2] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص. 54.

التطور الذي تشهده المجتمعات مركزا على عامل التخصص في الجانب الغني و التقني و عليه فالوظيفيون يميزون بين نوعين من السياسات[1]:

السياسات العليا: هي الميادين الحساسة المتعلقة بالسيادة مثل الدفاع و السياسات الخارجية.

السياسات الدنيا: هي الأقل حساسية و أكثر قابلية للاندماج مثل الميادين الاقتصادية و العملية و الرياضية.

فالوظيفيون بهذا يرون أن النجاح المتزايد للدول المتكاملة نطاق السياسات الدنيا يدفع بالقيادات السياسية إلى توسيع و تنسيق التكامل في السياسات العليا.

وقد حددت الوظيفية الأصلية لأجل التعاون و تحقيق السلم الدولي منهجا وظيفيا يقوم على الفرضيات التالية إضافة إلى الفرضية التي مفادها فصل قضايا السياسة الدنيا عن قضايا السياسة العليا، و المنهج الوظيفي الدولي للتكامل القائم على مبدأ، التعميم و الانتشار الذي ذكر سابقا نجد الفرضيات التالية:

1 . لتجسيد التعاون إلى واقع ملموس يقترح ميتراني البناء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية و الاجتماعية عبر. وطنية يرتكز على زيادة الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية وصناع القرار مع العمل على إقناع الجماهير بأهمية ولائها لهذه المنظمات و ما يترتب عنه من منافع و مكاسب حتى تكون على استعداد لتقبل التكامل الدولي و التكيف معه و في نظر ميتراني ينجم عنه تقليص دور الدولة وفقدان مفهوم السيادة لقيمته الفعلية لصالح المنظمات الوظيفية المتخصصة وما يمكن استخلاصه أن للمنهج الوظيفي خصائص و مميزات هامة في رويته للتكامل الدولي و التي يمكن إيجازها في:

- المرحلية و التدرج.

[1] عبدالله جاد فودة، "نظريات التكامل الدولي، دراسة حالة للخبرة التكاملية العربية" انظر على الرابط التالي : http : //www .umranyat .blogspot.com تم تصفح الموقع في 2015/02/05

- الحركة من أسفل إلى أعلى عن طريق إطلاق العملية التكاملية بدءا بقطاعات فنية محدودة تتوسع تدريجيا ووضع هذه القطاعات تحت سلطة مؤسسة أعلى من سلطة الدول التي تقبل الدخول في هذه العملية بالإضافة إلى تنازل الدول عن جانب من سلطاتها تدريجيا لصالح المؤسسات المشتركة[1].

ثانيا: النظرية الوظيفية الجديدة: New Functionalist theory

معظم تحاليل المدرسة الوظيفية الجديدة بدأت في منتصف خمسينيات القرن الماضي. وجاءت على إثرها الانتقادات النظرية التي وجهت للوظيفية الأصلية التي تركزت حول استحالة الجمع و التوحيد بين مصالح الشعوب و الأمم و استحالة الفصل بين القضايا السياسية وتميزها عن القضايا الأخرى و أخيرا استحالة إقناع الدول بتنازلها عن جزء من سياستها لصالح المؤسسات الوظيفية الجديدة، وفي خضم هذه الانتقادات جاءت الوظيفية الجديدة لوضع مفهوم مغاير للتكامل و إيجاد معايير و مؤشرات جديدة لهذه الظاهرة[2].

كان التركيز في هذه النظرية على التكامل الجهوي و الإقليمي بدلا من الدولي، وهذا نتيجة فشل الأطروحات التي تقوم على اجتماع الدول و تجميع مصالحها من منظمات دولية، وهذا من منطلق أن المنظمات الإقليمية أكثر قابلية لإحلال التكامل من المنظمات العالمية بسبب التقارب القيمي و الثقافي بين مجتمعات الإقليم الواحد.

يركز الوظيفيون الجدد بشكل كبير على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث التي تتنافس فيها و تتصارع النخب و المصالح فيها، لكن من دون أن تكون متناقضة ، ومن ثم فهم يرون أن التكامل عملية عيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة صياغة مصالحا بمصطلحات و أساليب تعبر عن توجه إقليمي أكثر ن توجه وطني.

[1] رقية بلقاسمي، المرجع السابق، ص. 34.

[2] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص. 60.

فنجاح عملية التكامل متوقف على مدى الاتفاق بين الجماعات المنخرطة في هذه العملية. وعلى الأهداف والإجراءات المتبعة في هذه العملية . وعلى هذا فقد عرف " أرنست هاس Ernst Hass " التكامل بأنه " العملية التي تتضمن تحول الولاءات و النشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة و مختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القويمة القائمة"

وإسنادا إلى تعريف هاس عرف " ليون لندبرغ Lion Lindberg" التكامل بأنه " العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة[1].

نجد الوظيفيون الجدد لهم أسس مشتركة مع الوظيفيون خاصة فيما يتعلق بالفصل بين السياستين العليا و الدنيا و بالتركيز على أسس التكامل الاقتصادي الذي يدعم عملية التكامل السياسي في الانتقال من مجال وظيفي إلى أخر وهو ما يعرف عند " هاس" بمبدأ " الانتشار أو التعميم Spillover" و باختصار فإن الوظيفية الجديدة قامت بالتأكيد على أهمية الإدارة السياسية للنخب التعددية و جماعات المصالح في دفع العملية التكاملية وهذا وفق منهج تراكمي إضافة إلى أهمية عملية التوزيع للمهام داخل مؤسسات التكامل حتى لا تتعثر عملية التكامل.

النظرية الاتصالية:

تعتبر من أهم النظريات، فحسب نظرية: كارل دوتش Karl Deutsch" الاتصالات الاجتماعية " كثافة الاتصالات تشكل العامل التكاملي الأكثر تأكيدا وفق هذا المنهج قائم على تكثيف المعاملات les transaction دون الالتزام بمراحل محددة ويتم استبعاد كل ما من شأنه أن يثير حساسية الدول و تخوفها

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (تر: وليد عبد الحي)، (المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985)، ص. 71.

من فقدان سيادتها و الاكتفاء فقط بأطر مؤسسية قائمة على المعاملات التي يجري تكثيفها ، فهذه الأخيرة ترفع من درجة التشابك الذي يحدث نشوء شعور بالجماعة[1].

وضع كارل دوتش جملة من الشروط لقيم مجتمع متكامل منها:

- ✓ أهمية الوحدات إحداها للأخرى.
- ✓ تشابه و اتفاق القيم.
- ✓ وجود درجة معينة من التطابق و الولاء المشترك.

كما طرح " كارل دوتش" نظرية المبادلات التي أصبح يعرف بها نتيجة لما تحتويه من نظرة دقيقة حول الظاهرة التكاملية، وحسب اعتقاده فإن نجاح أي تنظيم سواء كان دوليا أو جهويا يتم عن طريق قياس محتوى أو مجال التبادل الذي يتم بين أعضائه من اجل تحديد فشل أو نجاح عملية التكامل و عليه فإن النظرية الاتصالية تعتبر أقرب النظريات إلى معنى النظرية لأنها اعتمدت على استقراء حالات واقعية محددة للتكامل و أوضحت من خلالها أهداف التكامل و شروطه و أنواعه و عوامل استقراره و انهياره و مراحل تكوينه، فانفردت بذلك عن بقية نظريات التكامل بطابع واقعي شمولي أكثر قدرة على التفسير و التعميم و التنبوء[2].

المطلب الثالث: النظرية الدستورية الفدرالية.

تعتبر النظرية الدستورية من أقدم النظريات و المناهج في مجال التكامل و أكثرها ذيوعا حتى الحرب العالمية الثانية، و قد نشأ في إطار الفكر القانوني لدراسة شكل من أشكال الدول و هو ما يعرف بالدولة الاتحادية، وبذلك فهو يمثل مدخلا مؤسسيا مباشرا في عملية التكامل و بموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى إتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات

[1] إيمان شليحي، " التكامل الاقتصادي الإقليمي و إمكانيات التنمية بين النظرية و التطبيق"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عنابه، 2006)، ص.42 .

[2] عبد الله جاد فودة، المرجع السابق، ص.4 .

تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه وهناك مجال للحديث عن تكامل اقتصادي أو غيره بحيث تتولى السلطة المركزية شؤون السياسة الاقتصادية وفقا لما تمليه الأوضاع الخاصة للدولة الاتحادية المعنية[1].

بعبارة أخرى فإن النظام الاتحادي هو شكل من أشكال أنظمة الحكم الذي يتم فيه توزيع السلطة السياسة بين المؤسسات الاتحادية و المؤسسات الإقليمية بحيث يتصرف كل منهما مستقلا عن الأخر في حدود الاختصاص الذي حدده الدستور و الذي لا يمكن تغييره إلا بموافقة الطرفين.

إذا فالسمة الأساسية لهذا المنهج هي ازدواجية السلطة و وجود مستويين لها، مستوى فيدرالي و أخر محلي.

ينطلق هذا المنهج من نقيض الوظيفية و الوظيفية الجديدة من حيث تركيزه الأولي على ضرورة إيجاد السلطة السياسية في إطار البناء الفيدرالي لدفع حركة التكامل الاقتصادي و الاجتماعي، فالهدف الرئيسي في الفيدرالية هو إيجاد إطار سياسي على مستوى " ما فوق الدولة " يكون مركز الثقل في السلطة بالتنسيق مع الوحدات الأعضاء في الإتحاد، كما يرى أصحاب هذه النظرية أن استقرار المؤسسات السياسية في مجتمع ما يمكن أن يتحقق من خلال وجود دستور له سمات معينة أو وجود شكل بالذات من أشكال نظم الحكم دون النظر إلى الخلفية الاجتماعية و الاقتصادية ، فالحل الاتحادي يفترض أن إقامة المؤسسات الاتحادية هو أسلوب تحقيق التكامل بين الأطراف المختلفة.

الفيدرالية في جوهرها هي إستراتيجية لتحقيق هدف مشترك أكثر من كونها نظرية لتفسير كيف يحدث التكامل كما أن القيمة الحقيقية لها تكمن في اعتبارها إستراتيجية ملائمة كشكل تنظيمي في المراحل الأخيرة من العملية التكاملية عندما تكون الإرادة السياسية قد وجدت بالفعل و يكون تحالف المصالح قد برز و تبلور، كما يرى دعاة هذه النظرية أن مشروعهم مقبول من الدول الصغرى خاصة لأنها لا تتطلب منها أن تتخلى كليا عن سلطتها إلى جانب أنها تضع ضوابط على السلطة المركزية الجديدة و تدخل هذه الدول مع دول

[1] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي: الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي في الإعتماد المتبادل و المتكامل الإقتصادي و الواقع العربي، مقاربات نظرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص.226.

أخرى في صيغ سياسية يصبح من الصعب حصول نزاعات بينها و يشكل نوعا من الأمن الجماعي للدول الصغرى[1].

ما يعاب على هذه النظرية هو انطلاقها من مسلمات و هي توفر الإرادة السياسية و عقلانية السلطة من حيث تقييمها للأمور بمنظور ميزان حسابات ربح و خسارة حيث يرى وإن الكثير من القضايا لا يمكن معالجتها مباشرة نظرا لتعقد الأمر الذي يدفع الدول إلى هذا النهج الاتحادي للتكامل، و عليه يرى النقاد انه لا يكفي أن تكون هناك نماذج جاهزة و تجارب ناجحة لتسهيل إقناع القيادات السياسية الرسمية بالمردود النفعي لهذا المنهج أو النظرية، فالمطلوب ليس استيعاب الحسابات العقلانية للمنافع و المضار من المشروع الفيدرالي و إنما توافر الإرادة السياسية للتنازل عن مجالات محددة من صلاحية اتخاذ القرار[2].

[1] يوسف ناصف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي،1985)، ص. 222.

[2] صبيحة بخوش، إتحاد المغرب بين التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية، (عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2011)، ص .47.